المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12/08/2015

ادوار المجلس الوطني لحقوق الانسان المتعلقة بمعالجة شكايات المواطنين

https://www.youtube.com/watch?v=E-vDy39Rw4A

المهنيين الصحيين والحقوقيين المدافعين على كونية حقوق الانسان في منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط يراسلون بان كيمون الامين العام للأمم المتحدة

11/8/2015

حوار الريف

وجه عدد من المهنيين بالصحيين والحقوقيين المدافعين عن كونية حقوق الانسان رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كيمون لوقف الممارسات اللاانسانية للكيان الاسرائيلي ضد المعتقلين السياسيين المتمثلة في مصادقة البرلمان الاسرائيلي على قانون يجيز لسلطات الاحتلال إجبار الأسرى والمعتقلين السياسيين المضربين تناول الطعام لكسر الحق في الإضراب ..

ويناشد هؤلاء المقررين الأمميين المكلفين بالصحة للتحرك العاجل من أجل توقيف هذا الإجراء الذي يعتبرونه خرقا سافرا لحقوق الانسان .

وفيما يلي النص الكامل للرسالة والتوقيعات الأولية :

الموضوع: التدخل الفوري لوقف الممارسات اللاإنسانية التي تود الحكومة الإسرائيلية تطبيقها ضد المعتقلين السياسيين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

تحية طيبة،

تجاوبا مع النداء الذي أطلقته شبكة أمان لتأهيل ضحايا التعذيب والدفاع عن حقوق الإنسان بشمال إفريقيا والشرق الأوسط بخصوص قرار البرلمان الاسرائيلي بالمصادقة على قانون يقضي بشرعنة إجبار الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين على تناول الطعام لكسر الحق في الإضراب عن الطعام كحق كوني للاحتجاج والمطالبة بتحقيق شروط العيش والكرامة داخل السجون، ان هذا القرار هو انتهاك جسيم لحقوق الانسان ولا يمكن فصله عن جريمة التعذيب وكافة ضروب المعاملة القاسية التي يجرمها القانون الدولي لحقوق الإنسان وكذا القانون الدولي الإنساني ، ان مهنيي الصحة عبر العالم من الأطباء والطبيبات و الصيادلة و الممرضات والممرضين والمعالجين والمعالجات الفيزيائيين والنفسانيين وكل الأُطر المكلفة بالتكفل العلاجي هم تحث التزامات وتعهدات اخلاقيات مهنة الطب التي تحرم بشكل واضح أية استعمال لمهنة الطب لأغراض التعديب والمعاملة القاسية،

اننا نشيد بموقف الدكتور ليونيد ايديلمان رئيس الجمعية الطبية الإسرائيلية والذي دعا لعدم تطبيق قرار البرلمان الاسرائيلي و الاستمرار في التشبث بأخلاقيات مهنة الطب، وندعوا كافة الزملاء العاملين في اسرائيل والأراضي المحتلة لفلسطين بالانضباط الى قرار الجمعية الطبية الاسرائيلي ئيلية وذلك بعدم تطبيق قرار البرلمان الاسرائيلي الذي هو تشريع للخرق السافر لحقوق الانسان وضرب في الصميم للمعاهدات الدولية دات الصِّلة و خاصة اتفاقية مناهضة التعديب.

ندعوكم السيد الأمين العام للأمم المتحدة بان تحركوا كل المساطير والاجراءات الامية ، ديبلوماسية وتعاقدية لتني الدولة الإسرائيلية عن التراجع عن هذا القرار. ندعوا كذلك المقررين الأمميين الخاصين بالتعديل والصحة للتحرك بسرعة لوقف هذا القرار الذي يعتبر خرقا سافرا لحقوق الانسان.

حرر بالدارالبيضاء / المغرب بتاريخ 4 غشت 2015

التوقيعات الاولية:

- البروفسور حكيمة حميش استاذة سابقة بكلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء ورئيسة جمعية محاربة السيدا؛ المغرب
- البروفيسور عمر البطاس أستاذ بكلية الطب والصيدلة بالدارالبيضاء و عضو **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**؛ المغرب
- البروفسور احمد المنصوري إستاد سابقا بكليتي الطب في رومانيا وبالجزائر، الرئيس الحالي لهيئة الأطباء بمراكش ؛المغرب
- البروفسور رشيد ابوطيب إستاذ بكلية الطب بالدار البيضاء؛ المغرب
- البروفسور فتيحة مانودي استاذة بكلية الطب بمراكش ؛ المغرب
- البروفسور المهدي قرقوري أستاذ بكلية الطب والصيدلة بالدار البيضاء؛ المغرب
- الدكتورة لبنى العيادي، رئيسة مصلحة طب الشغل الدار البيضاء المغرب
- الدكتورة اعتماد متواضع رئيسة مصلحة طب النساء و منسقة شبكة الحق في الصحة الجنسية والانجابية بالدار ألبيضاء؛ المغرب

- الدكتور مصطفى مرزوق اكادير المغرب
- الدكتور محمد الصالحي رئيس جمعية تقليص خطرالاصابة، طنجة ،المغرب
- الدكتور عزيز غالي منسق الائتلاف من اجل الحق في الصحة بالمغرب وعضو الائتلاف العالمي لصحة الشعوب،القويرة المغرب
- الاستاذ مصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي من اجل الحقيقة والانصاف والامين العام لشبكة أمان لتأهيل ضحايا التعديب والدفاع عن حقوق الانسان؛ المغرب
- الاستاذ كمال الحبيب، رئيس منتدي المغرب بدائل الجنوب، المرصد المغربي للحريات العامة
- الاستاذ احمد الهايج رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان
- الاستاذة امينة بوعياش الكاتبة العامة للفيدرالية الدولية لحقوق الانسان؛ فرنسا
- الاستاذ الياس العماري نائب رئيس مؤسسة ادريس بنزكري للديمقراطية وحقوق الانسان؛ المغرب
- الاستاذ محمد صفا أمين عام مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعديب؛ لبنان
- الاستاد المستشار أنور الرشيد، رئيس منتدى الخليج لمؤسسات المجتمع المدني؛ الكويت
- الاستاذ ابوبكر لاركو رئيس المنظمة المغربية لحقوق الانسان؛ المغرب
- الاستاذ عادل مورصاد محامي، منظمة العفو الدولية فرع المغرب
- الدريدي مولاي احمد منسق ادارة شبكة أمان لتأهيل ضحايا التعديب والدفاع عن حقوق الانسان؛ المغرب

ملحوظة: للمساهمة في هذه الحملة الحقوقية ارسلوا توقيعاتكم الى الاستاذ الدريدي مولاي احمد منسق ادارة شبكة أمان لتأهيل ضحايا التعديب والدفاع عن حقوق الانسان؛ عبر البريد الاليكتروني: doura3s2@gmail.com
او عبرالهاتف: 00212655511362

http://dialoguerif.com/

رابطة حقوقية تدين منع مسيرة اليوم العالمي للسكان الأصليين

2956/16

ع. ك

أدان بيان صادر عن الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان منع المسيرة الوطنية، التي كان مقررا تنظيمها، الأحد 09 غشت 2015 انطلاقا من باب الأحد في اتجاه البرلمان، في إطار الاحتفال باليوم الدولي للشعوب الأصلية في 9 غشت من كل عام، خلال العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم، وهو تاريخ الذكرى السنوية لانعقاد أول اجتماع للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، التابعة للجنة حقوق الإنسان.

بيان المكتب التنفيذي للرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان اتهم السلطات بقمع أنشطة الجمعيات الحقوقية وممارستها الاستبداد والقراءة المتخلفة لنصوص قوانين الحريات العامة، حسب تعبير البيان، وتورطها في ملفات الأراضي السلالية بالجهة (اولاد سبيطة، الحنشة، دويسليم، الكيش).

الرابطة اعتبرت قرار المنع خدمة لناهبي الأراضي السلالية بالجهة وتكريسا للفساد والتهميش والتمييز ضد الجماعات السلالية بالمغرب. كما عبرت عن إدانتها لما أسمته العمل التعسفي الذي يكرس الاستبداد والقمع الذي أصبح السمة الغالبة على تصرفات السلطات المحلية في سلوك واضح للتنزيل السليم والقمعي لتصريحات وزير الداخلية المغربية ضد الجمعيات الحقوقية، محملة الحكومة المغربية المسؤولية الحقوقية في التراجعات المستمرة في الحق في التظاهر السلمي والتنظيم، عبر ولاية جهة الرباط-سلا زمور زعير، كجيب من جيوب مقاومة التغيير، ومطرقة ضد الجمعيات الحقوقية.

البيان أكد على استمرار عمل الرابطة كمدافع عن حقوق الإنسان لرصد وتتبع وفضح انتهاكات حقوق الإنسان في شتى الميادين السياسية والمدنية وكذا الاجتماعية والاقتصادية، وقررت تنظيم وقفة احتجاجية عوض المسيرة أمام البرلمان، ومراسلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، ووزارة العدل والحريات للتعبير عن رفضها استمرار قمع التظاهر السلمي، والتضييق على المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي الختام، أكدت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان على مواقفها الثابتة في الدفاع عن حقوق الإنسان وعن السكان الأصليين بالمغرب في مطالبها الممتثلة في إسقاط هذا القانون الاستعماري الذي يكرس التمييز والفساد ويتعامل مع ذوي الحقوق بمنطق إقصائي استعماري محض، ورفع وصاية وزارة الداخلية التي لم تستطع حماية هذه الأراضي من لوبيات العقار.. التي التهمت بأثمان بخسة أجزاء مهم من هذه الأراضي بينما أفراد الجماعة السلالية لازالوا يعيشون الفقر والمعاناة.

وفي الأخير، طالب البيان بتغيير ظهير 1919 المتعلق بأراضي الجموع بمدونة لأراضي الجموع من أهم بنودها، إعداد لوائح وجرد الأراضي والممتلكات الخاصة بكل جماعة سلالية ووضعها رهن إشارة ذوي الحقوق، وقطع الوصل مع النواب كمتحكمين وممثلين للجماعة السلالية واستبدالها بتعاونيات تضم أفرادا عديدين من الجماعة السلالية وتنص على وجوب تمثيل النساء بأكثر من الثلث، والعمل على تقسيم الأراضي على نساء ورجال الجماعات السلالية بصفة نهائية مع تحفيظها باسمهم، واسترجاع الأراضي المنهوبة من طرف لوبيات الفساد والنهب بكل مناطق المغرب، و محاسبة ومتابعة من استولى أو ساهم في الاستيلاء على هذه الأراضي، و التحقيق في الصفقات المشبوهة مع شركات العقار ومطالبتها بمنح الجماعات السلالية فارق الثمن حيث اشترت أحيانا بدرهم رمزي وباعت بأثمان خيالية وتوزيع هذا الفارق على النساء السلاليات والشباب ضحايا ظهير 1919.

الهايج يوجه رسالة عاجلة إلى بنكيران لتدارك وقوع "فواجع أخرى" في أوساط المعتقلين المضربين عن الطعام بالسجون المغربية

طالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان رئيس الحكومة عبدالإله بنكيران بالتدخل العاجل من أجل فتح الحوار مع المضربين عن الطعام بعدد من السجون المغربية إنقاذا لحياتهم.

ودعت الجمعية في رسالة مفتوحة موجهة أيضا إلى وزير العدل والحريات، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالرباط، **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمندوب العام لإدارة السجون، توصلت ''أزواد نيوز'' بنسخة منها، إلى ''فتح تحقيق عاجل واتخاذ المتعين، بشأن ما يتعرض له هؤلاء المعتقلون من ممارسات تشكل انتهاكا صريحا لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وللقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء''.

نص الرسالة كاملا:

عاجل جدا
إلى السادة
رئيس الحكومة ـ رئاسة الحكومة ـ الرباط
وزير العدل والحريات ـ وزارة العدل والحريات ـ الرباط
المندوب الوزاري ـ المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان ـ الرباط
رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ـ المجلس الوطني لحقوق الإنسان ـ الرباط
المندوب العام لإدارة السجون ـ المندوبية العامة لإدارة السجون ـ الرباط

الموضوع: طلب التدخل العاجل من أجل فتح الحوار مع المضربين عن الطعام بعدد من السجون إنقاذا لحياتهم.
تحية طيبة وبعد،
تتابع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بقلق كبير ما تشهده عدد من السجون من خوض إضرابات لامحدودة عن الطعام، ويتعلق الأمر بمعتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية والمعتقلين الطلبة بسجن تولال 2 بمكناس، خاصة بعدما أصبحت حالاتهم تنذر بوقوع فواجع أخرى، قد تنضاف إلى حالات الوفيات بسبب الإضراب؛ مثل أحمد ميلودي، ومحمد بن الجيلالي ومصطفى مزياني، الذين لم يفتح لحد الآن التحقيق لتحديد المسؤوليات بخصوص وفاتهم.
ويمكن جرد أهم الحالات التي توصلت بها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في:
– حالة الطلبة المعتقلين بسجن تولال 2 بمكناس وهم: حمزة قباج، زهير بلعياشي، محمد الحمري، سفيان الصغيري، حسن أهموش، ياسين آيت العربي،

عمر العروسي، مصطفى السراطي، الذين يخوضون معركة الأمعاء الفارغة، منذ 30 يونيو2015، لليوم التاسع والثلاثين من أجل تمتيعهم بكافة حقوقهم وفي مقدمتها إطلاق سراحهم الفوري، وكذا وقف الاعتداءات المتكررة التي يتعرضون لها على أيدي الإدارة السجنية المحلية ومساءلة مرتكبيها جنائيا؛ وهي الوضعية التي تدهورت معها حالاتهم الصحية، خصوصا الطالب مصطفى السراطي، الموجود حاليا بمستشفى محمد الخامس، منذ يوم الثلاثاء 28 يوليوز 2015؛ مما ينذر بتهديد حقهم في الحياة وحقهم في السلامة البدنية والأمان الشخصي، المنصوص على ضرورة احترامها في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

– حالة المعتقل صلاح الدين ادبيش المضرب عن الطعام بشكل مفتوح، منذ 16 يوليوز 2015؛ حيث يطالب بتقريبه من أسرته بالدار البيضاء، خاصة من أمه البالغة من العمر 80 سنة، واحتجاجا منه على الوضعية المزرية التي يعيشها بالسجن المحلي بنسليمان.

– حالة المعتقل عبد العزيز اليونسي الموجود بسجن تازة، الذي يخوض إضرابا مفتوحا عن الطعام، منذ 23يوليوز2015، للمطالبة بترحيله إلى سجن وجدة قصد تقريبه من أسرته.

– حالة المعتقلين سفيان الخماري وعبد الكريم الدوراسي، اللذين خاضا إضرابا إنذاريا عن الطعام لمدة 48 ساعة، يوم الأربعاء 22 يوليوز 2015، احتجاجا على الإهمال الطبي، والوضع الكارثي غير الحقوقي الذي يعيشانه داخل سجن تولال 1 بمكناس، وللمطالبة بكافة حقوقهما، وبتوفير العناية الصحية وإخضاعهما للعلاج، خاصة أنهما يعانيان من أمراض مزمنة.

– حالة المعتقل الحسين بهنيس، الذي يخوض إضرابا مفتوحا عن الطعام، منذ يوم الأربعاء 22-07-2015، بسجن آيت ملول بأكادير، للمطالبة بترحيله إلى سجن مول البركي، تقريبا له من أسرته القاطنة بآسفي.

– حالة المعتقل محمد حاجب، الذي يخوض إضرابا عن الطعام، منذ يوم 03 غشت 2015، بسجن تيفلت؛ للمطالبة بتفعيل المقرر الأممي الصادر عن الأمم المتحدة، والقاضي بإطلاق سراحه الفوري، وجبر الأضرار المادية والمعنوية التي لحقته بفعل الاعتقال التعسفي الذي كان ضحية له.

وعليه فإن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، يراسلكم، السادة: رئيس الحكومة، وزير العدل والحريات، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد المندوب العام لإدارة السجون من أجل:

أولا، التدخل العاجل قصد حماية الحق في الحياة المنصوص عليه في العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من طرف بلادنا، وكذا في الدستور المغربي في مادته العشرين.

ثانيا، الإسراع من أجل حمل المسؤولين المعنيين على التجاوب مع المطالب العادلة والمشروعة للمعتقلين المضربين عن الطعام، والتعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنصافهم، ووقف التضييق والتعسف ضدهم واحترام حقوقهم.

ثالثا، فتح تحقيق عاجل واتخاذ المتعين، بشأن ما يتعرض له هؤلاء المعتقلون من ممارسات تشكل انتهاكا صريحا لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وللقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، الصادرة عن الأمم المتحدة، وللقانون المنظم للسجون 23/98، درءا لوقوع فواجع أخرى، من قبيل ما لحق بالمعتقل مراد العلمي.

وفي انتظار التوصل بما يفيد ذلك، تقبلوا، أيها السادة، عبارات مشاعرنا الصادقة.

عن المكتب المركزي

الرئيس: أحمد الهايج

http://www.kech24.com/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%AC-%D9%8A%D9%88%D8%AC%D9%87-%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%88%D9%82%D9%88%D8%B9-%D9%81%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89-%D9%81%D9%8A_a16213.html

السعي نحو المناصفة أي ترسيخ لمبدأ المساواة

يوسف بوعنيس

تتحقق غايات و فلسفة حقوق الإنسان في خضم تمثلنا لثنائية الحق و الواجب ثقافتا و سلوكا سواءا في تجلياتها المجتمعية أو سياساتنا القطرية ، فالمناشدة بوجوب دولة الحق و القانون لا يستقيم إلا بنضج ثقافتنا ووعينا لتلك الثنائيات و تمثلنا لها فكرا و ممارسة .

يأتي هنا مبدأ المساواة كأحد المبادئ السامية التي دبجت في مواثيق صك الحقوق و الدساتير الوطنية لعديد البلدان لكن تنزيل هذا المبدأ ولو نسبيا يختلف و يصطدم بتباين المقومات المرتبطة أساسا بالإرادة السياسية و مدى نضج فعاليات المجتمع و ثقافته في بعدها الشامل.

من هنا شكلت القضية النسائية و الاعتراف بحقوق المرأة احد أبرز الاختبارات الحقوقية الحاسمة للمغرب في العشرية الأخيرة ، فمؤشرات الاعتراف بحقوق المرأة و تحصين وضعها الاعتباري و المادي و الاجتماعي و الدفع بها نحو البروز في الفضاء العمومي و تحمل المسؤولية كانت واضحة لاسيما بتبني خطوات و إجراءات ملموسة ساهمت في ما تحتله المرأة المغربية ألان من مكانة و حظوة , فأجراة خطة وطنية لإدماج المرأة في التنمية و ما واكبها من نقاشات فقهية و سياسية و اقصائية في أحايين أخرى كان محفزا على إنضاج و بروز حركة نسائية نشطة ساهمت بمعية الإرادة السامية لصاحب الجلالة و الفر قاء الحكوميين في وضع آلية تؤمن للمرأة خوض تجربة الحياة السياسية و النيابية و المرافعة الجريئة المسئولة تجاه قضايا المجتمع .

صاحب هذه المنجزات إجراءات قانونية متقدمة كمدونة الأسرة التي تضمنت نصوص متقدمة راعت في مجملها تطور المجتمع المغربي و سدا للثغرات التي عرفتها مدونة الأحوال الشخصية سابقا بالإضافة إلى رفع كافة التحفظات عن اتفاقية "سيداو" و ما اكب هذا المنجز الغير مسبوق في العالم العربي من إجراءات استفادة أبناء المغربيات من أباء أجانب من حمل للجنسية المغربية ، واكب هذا المسار فتح نقاش عمومي يساءل قضايا إدماج المرأة وجعلها عنصرا هاما و محوريا في التنمية السياسية و ترسيخ ثقافة الاعتراف بإسهاماتها في جميع الميادين دوليا ووطنيا بل وحتى محليا عبر انخراط ومشاركة المرأة بشكل ريادي في التدبير المحلي و تسيير هياكله التمثيلية و الجمعوية .

و لتثمين مسلسل مشاركة المرأة في مراكز القرار و تسيير الشأن العام كان لزاما تنزيل آليات دائمة تشتغل خارج المواعيد الانتخابية و تهتم أساسا بتقوية التمثيلية النسائية و هو ماجسده بالفعل إحداث صندوق الدعم لتشييع تمثيلية النساء و الموجه لتقوية قدرات النساء التمثيلية بمناسبة الانتخابات العامة الجماعية و التشريعية و دعم كل المبادرات المحلية من أيام دراسية و ندوات لبلوغ الهدف حيث احدث هذا الصندوق لأول مرة سنة 2009 وتم تطويره بمرسوم سنة 2013 و ذلك لتقوية مهام اللجنة المشرفة و تنزيل امثل و دعم ذكي على مستوى العمالات والوحدات الترابية بهدف القرب و تحقيق الأهداف و المرامي المسطرة ، بالموازاة مع هذا الإجراء الحكومي عقدت **أول مناظرة وطنية حول المناصفة و عدم التمييز من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان** مواصلا للعمل المسئول الذي قام به في هذا المجال فكانت الدعوة لهذه المناظرة بشراكة مع وكالة الأمم المتحدة للمرأة يومي 21/22 يونيو 2012 و التي جمعت ثلة من الخبراء و علماء اجتماع و فعاليات حقوقية نسائية ، تلخصت إشغالها عموما في ثلاث جلسات عامة ناقشت " التمييز على أساس النوع بالمغرب – تحليل السياسات من منظور حقوق الإنسان – وأخيرا هيئة المناصفة و محاربة كافة أشكال التمييز أي سياسات عمومية ".

كما لايفوتنا التأكيد على أن تلك الإرادة و الرغبة في تبؤ المرأة مكانة مهمة في النسيج العام للدولة يجب بلورتها عمليا بتمييز ايجابي ملموس وإجرائي في القوانين الانتخابية الجديدة و القوانين المنظمة للجهات و االعمالات و الأقاليم و الجماعات الحضرية و القروية و في تنزيل واضح و جلي لمقتضيات الفصل 19 من الدستور و فهم حكيم و استثمار امثل لكل الطاقات و الكفاءات و الخبرات المتاحة في طرفي المجتمع ، و تنزيلا لمضامين الفصل الدستوري المذكور شكل مشروع قانون إحداث هيئة المناصفة و مكافحة كل أشكال التمييز تعزيزا قانونيا و مؤسساتيا في هذا الاتجاه ، إذ أحالت الحكومة في أواخر يوليوز الماضي المشروع على مجلس النواب ، فبالرغم من النقاش الذي واكب هذا المشروع خصوصا في مدى استقلاليتها عن الحكومة فهي تعتبر مبادرة مؤسسية في سياق أجرأة المناصفة و المساواة ، وهي كما بين المشروع مؤسسة وطنية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية و الاستقلال المالي و تندرج اختصاصاتها أساسا في إبداء الرأي بمبادرة منها أو بطلب من الحكومة أو احد مجلسي البرلمان كإبداء الرأي في مشاريع ومقترحات القوانين و مشاريع النصوص التنظيمية و تقديم اقتراحات و توصيات للحكومة و البرلمان ، وتتألف هذه الهيئة من رئيس يعين بظهير و

تمثيلية تضم أعضاء من الحكومة و البرلمان بالإضافة إلى خبراء و فاعلين في الحقل المدني و هي تركيبة مختلطة استدعتها ضرورة تحقيق الأهداف و المرامي المسطرة سلفا للهيئة .

وعلى العموم يعد هذا الحراك المجتمعي المدعوم بإرادة الدولة و دعمها لهذا المسلسل أمرا غاية في الأهمية لكونه سيساهم لا محالة في بروز المرأة و استفادة المجتمع من أدوارها و إسهاماتها و قيمتها المضافة بالرغم من أننا لم نصل بعد إلى الأهداف و المرامي المنشودة لكن يبقى وصول المغرب دولة و مجتمع لهذا المستوى هو تعبير امثل عن نضج ووعي في نضرتنا للمرأة وفي ثقافتنا السياسية و تمثلنا لدولة الحق و القانون .

http://www.4non.net/news15785.html

احتفال الشعب المغربي بذكرى استرجاع إقليم وادي الذهب .

تعتبر ذكرى 14 غشت لاسترجاع إقليم وادي الذهب حدثا متجددا يعكس قيم الوفاء والولاء المتأصل بين ساكنة جهة وادي الذهب الكويرة والعرش العلوي المجيد.

وأكد متدخلون خلال يوم دراسي نظمته جمعية الجهوية المتقدمة والحكم الذاتي بجهة وادي الذهب الكويرة يوم الأحد بالمركز الجهوي للاستثمار بالداخلة أن الوقائع التاريخية تبرز مدى محاولات المغرب الحثيثة وحتى وهو تحت سلطة الحماية من أجل الدفاع باستماتة عن ثغوره ووحدة أراضيه.

وأوضحوا خلال هذا اللقاء المنظم في إطار احتفال الشعب المغربي بذكرى استرجاع إقليم وادي الذهب تحت شعار "قيم المواطنة في ذكرى استرجاع إقليم وادي الذهب إلى حظيرة الوطن" أن أبناء إقليم وادي الذهب جددوا البيعة لجلالة المغفور له الحسن الثاني في القصر الملكي بالرباط يوم 14 غشت 1979 وفي ذلك تجسيد لإرادة أبناء هذا الإقليم في التشبث بالوحدة الوطنية معتزين بقيم الانتماء والوفاء للشرعية الدينية والتاريخية والقانونية.

وشدد الاساتذة عبد الفتاح الفاتحي والحو الصبري وعبد الفتاح البلعمشي وميلود بلقاضي على أن مضامين وثيقة البيعة عكست حقيقة هذا الوفاء والولاء والتشبث بالوحدة الوطنية والترابية ورغبة واضحة لإرادة وطنية صادقة لإفشال كل المناورات والمؤامرات والدسائس التي كانت تحاك في العلن والخفاء ضد المغرب واستكمال وحدته الترابية.

وأشاروا إلى أن إقليم وادي الذهب وبعد استرجاعه إلى حظيرة الوطن شهد مسيرة تنموية شاملة همت البنية التحتية من بينها تطوير الخدمات الصحية والاجتماعية فضلا عن افتتاح مشاريع اقتصادية مهيكلة في المنطقة جعل من مدينة الداخلة مدينة للربط القاري بين إفريقيا وأوربا.

ولأن قيم الوطنية التي تقوت بفعل التلاحم مع العرش والتي كرست الإجماع المغربي على ضرورة استكمال الوحدة الوطنية يقول المتدخلون فإنها يجب أن تتعزز بقيم المواطنة التي تقتضي اليوم انخراط كل الفئات المجتمعية في مشروع الجهوية المتقدمة التي يبدأ العمل بها بعد الانتخابات الجماعية المقبلة.

وأبرزوا أن المنطقة منذ عودتها إلى الوطن تعيش مسارا تنمويا قويا حيث تشكل تنمية الأقاليم الجنوبية وتحصين الوحدة الترابية للمملكة أولوية في كافة الخطب الملكية السامية وزياراته المتعددة للأقاليم الجنوبية ومبادرته الشجاعة المتمثلة في الحكم الذاتي لهذه الأقاليم تحت السيادة المغربية والتي لقيت دعما دوليا متناميا كمبادرة واقعية وذات مصداقية.

وأكد المتدخلون في هذا السياق على ضرورة استنباط الدرس واستخلاص العبر خاصة بالنسبة لشباب اليوم للاطلاع على صفحات مشرقة من ملاحم وبطولات العرش العلوي المجيد ودفاع قبائل الصحراء عن الوحدة الترابية والهوية الإسلامية المغربية.

واعتبروا أن هذه الذكرى مناسبة تستدعي التأمل في واقع منطقة وادي الذهب والأدوار الكفيلة بتعزيز دور هذه الجهة على مستوى دعم وتطوير وتنمية موقعها ليس فقط على المستوى الداخلي ولكن أيضا على مستوى إشعاع المغرب في محيطه الإقليمي خصوصاً في المجال الإفريقي.

وأضافوا في هذا الصدد أن "ثقافة البيظان" والأدب والفن واللباس ومجمل العادات والتقاليد وأيضا الامتداد القبلي لساكنة وادي الذهب كفيل بأن يجعل منها فاعلا قويا ضمن استراتيجية البعد الإفريقي للسياسة الخارجية للمغرب.

ودعوا إلى تعزيز الدبلوماسية الثقافية وتكريسها لتحقيق هذه الأهداف باعتبارها مدخلا من مداخل الإشعاع والجذب والتفاعل في هذا العمق الحيوي خصوصا أن منطقة وادي الذهب هي نقطة تماس واقعية وحضارية للمغرب مع المجال الإفريقي ومنطقة الساحل والصحراء.

وأشاروا إلى أن الإطارات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية خاصة منها المعنية بالتنمية وبالإصلاحات السياسية والحقوقية **وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من شأنها أن تؤهل هذه المنطقة أكثر من غيرها للاستفادة من الحق في التنمية.

وأكد المتدخلون أن الإصلاحات العميقة التي عرفتها المنطقة في شتى الميادين شكلت أرضية صلبة نحو استثمار المؤهلات الاقتصادية والسياحية والفلاحية والصيد البحري من أجل تحقيق النموذج التنموي المعلن وتمكينه من لعب دور "منصة انطلاق" نحو علاقات المملكة المغربية جنوب- جنوب من جهة بالإضافة إلى تعزيز الموقع التفاوضي للمغرب في دعم الطرح الوطني دوليا حول نزاع الصحراء من جهة ثانية.

http://akhbaralmaghrib.com/news1410.html

مهنيو الصحة وحقوقيون بالمغرب يراسلون بان كيمون

راسل مهنيو الصحة وحقوقيون مدافعون عن كونية حقوق الإنسان في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط الأمين العام للأمم المتحدة، بان كيمون، لمطالبته بالتدخل الفوري لوقف الممارسات الاإنسانية التي تود الحكومة الإسرائيلية تطبيقها في حق المعتقلين السياسيين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وطالب مهنيو الصحة الأمين العام للأمم المتحدة بتحريك كل المساطر والإجراءات الأممية، ديبلوماسية وتعاقدية لثني إسرائيل عن التراجع عن هذا القرارالذي يعتبر خرقا سافرا لحقوق الإنسان. وأشادت الرسالة بموقف رئيس الجمعية الطبية الإسرائيلية، والذي دعا إلى عدم تطبيق قرار البرلمان الإسرائيلي في إرغام الأسرى على فك الإضراب عن الطعام، إذ طالب الطبيب الإسرائيلي أطباء إسرائيل بالتشبث بأخلاقيات مهنة الطب.

ودعا مهنيو الصحة الأطباء الإسرائيليين إلى الانضباط إلى قرار الجمعية الطبية الإسرائيلية، وذلك بعدم تطبيق قرار البرلمان الإسرائيلي.

وضمت الرسالة التي بعثت إلى بان كيمون، أسماء مجموعة من الأطباء المغاربة، على رأسهم البروفيسور حكيمة حيميش والبروفيسور عمر بطاس، أستاذ بكلية الطب والصيدلة بالبيضاء **وعضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والبروفيسور أحمد المنصوري الرئيس الحالي لهيئة الأطباء بمراكش، وعشرات الأطباء المغاربة الذين وقعوا الرسالة، إضافة إلى مجموعة من الحقوقيين.

وكان البرلمان الإسرائيلي صادق على قانون يقضي بشرعنة إجبار الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين على تناول الطعام لكسر الحق في الإضراب عن الطعام كحق كوني للاحتجاج والمطالبة بتحقيق شروط العيش والكرامة داخل السجون.

http://ihata.ma/?p=8373

المغرب: خط المواجهة المنسي في أزمة المهاجرين

إنها نهاية فترة ما بعد الظهيرة على المنحدرات التي تغطيها الغابات في جبل سلوان. يمشي شباب من غرب أفريقيا في صف واحد أو مجموعات من الأصدقاء إلى أسفل التلال نحو الضواحي المترية العشوائية لإحدى القرى المغربية.

يحمل الجميع تقريباً زجاجات مياه فارغة، ويعتبر ملء الزجاجات مجاناً من الصنابير الموجودة خارج عدد قليل من المتاجر العامة جزءاً من روتين حياتهم اليومية. ويأتون أيضاً للحصول على اتصال أفضل بشبكة الهاتف المحمول، لمتابعة صفحات الفيسبوك الخاصة بهم، وإجراء مكالمات إلى الوطن، أو التواصل مع الأصدقاء الذين نجحوا في الوصول إلى أوروبا.

وبحلول الليل، ستتحول تلك القرية الزراعية المتنامية والمكونة من شقق نصف مكتملة – ورجال محليين حذرين – مرة أخرى. سيرحل الرجال القادمون من غرب أفريقيا مرة أخرى إلى الأمان النسبي في الغابة، حيث يخيم أكثر من 1,000 مهاجر غير شرعي.

تقع القرية على بعد 20 كيلومتراً من مدينة الناضور في شمال شرق البلاد، على الحدود مع الميناء الإسباني مليلية، الذي يعتبر مدخلاً إلى أوروبا. هذا هو هدف الضيوف الموجودين في جبل سلوان: إنهم يراهنون على أنهم سيتمكنون من خلال الحظ أو الجرأة من إكمال الرحلة والحصول على حياة أفضل.

ولكن احتمالات الفشل كثيرة، فتخطي حرس الحدود المغربي، وثلاث طبقات من السياج الأمني، والأسلاك الشائكة، وأجهزة استشعار الحركة، وكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة، وقوات الحرس المدني الإسبانية هو الآن أمر شبه مستحيل. منذ نهاية فبراير، لم تحدث سوى محاولة واحدة وانتهت بالفشل، عندما سقط رجل من فوق السور الذي يبلغ ارتفاعه تسعة أمتار، فانكسرت ساقه.

كان يمكن أن يصبح الوضع أسوأ. ففي العام الماضي، غرق 15 شخصاً عندما أطلقت قوات الحرس المدني الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع على المهاجرين الذين حاولوا السباحة نحو كاسر الأمواج الذي يفصل المغرب عن الميناء الإسباني الآخر، سبتة. ونفى وزير الداخلية الإسباني مسؤولية رجاله عن حالات الوفاة.

يمكن للمهاجرين الذين يملكون المال استئجار قارب مقابل حوالي 1,500 دولار والإبحار عبر مضيق جبل طارق. ومقابل 5,000 دولار، يمكن تهريب شخص ما في صندوق سيارة مباشرة عبر معبر مليلية، وتخطي الحراس والماسحات الضوئية بالأشعة السينية، إذا حالفه الحظ – وهذا بُعد جديد لتقاليد تهريب الخمر القديمة.

ولكن لا يستطيع سوى قلة من الرجال والنساء الموجودين في مخيمات حول القرية تحمل تلك الأسعار. وأصبح المغرب، بالنسبة لهم، هو نهاية رحلة يمكن أن تستغرق عاماً بأكمله. إنها وجهة غير مرغوب فيها، ولا تبعد سوى بضعة كيلومترات محبطة عن هدفهم.

"العودة ليست سهلة، والذهاب إلى أوروبا ليس سهلاً، والبقاء هنا ليس سهلاً،" كما يقول بيغي، وهو مهاجر نيجيري يبلغ من العمر 31 عاماً، بعد

أن قضى في المغرب أربع سنوات. قال هذا الشاب ذو الضفائر المصففة بدقة ويقترب طول قامته من مترين، أنه يحمل ندوباً من الضرب الذي تلقاه على أيدي حرس الحدود المغاربة والإسبان. وقد حاول تسلق السياج أو عبور الحدود إلى إسبانيا في قارب وفشل مرات عديدة.

وأوضح ساي مامادو الأمين، الذي كان حتى قبل أربع سنوات يعمل مدرساً للرياضيات في غينيا: "ينشغل كل مهاجر بكيفية الخروج من المغرب، إذ لا يستطيع المهاجر في هذا البلد أن يكسب [ما يكفي من المال] لمساعدة عائلته [في الوطن]. إنه بلد لا يجد فيه الشباب المغاربة وظائف، ناهيك عنّا نحن".

تم تطهير جبل كوركو، الذي يطل على مدينة مليلية الإسبانية من المهاجرين بواسطة قوات الشرطة في شهر فبراير

تم تطهير جبل كوركو، الذي يطل على مدينة مليلية الإسبانية من المهاجرين بواسطة قوات الشرطة في شهر فبراير

وتجدر الإشارة إلى أن المغرب كان تاريخياً بلد عبور للمهاجرين، فضلاً عن كونه مصدراً لنحو 3.4 مليون مهاجر.

لكنه أصبح بالنسبة للآلاف من الوافدين كل عام من أفريقيا جنوب الصحراء، نقطة اختناق تعرقل التدفق عبر البحر الأبيض المتوسط، نظراً للضغوط التي تفرضها الحكومتان المغربية والإسبانية اللتان تعملان جنباً إلى جنب لوقف العبور إلى أوروبا.

ويعتبر الممر المغربي هو أحد الطرق الرئيسية التي تربط بين أفريقيا وأوروبا، ولكنه الآن الأقل استخداماً. ووفقاً للسلطات الإسبانية، وصل 4,043 "مهاجراً غير شرعي" إلى إسبانيا من المغرب في عام 2014، مقارنة بـ 170,664 عبروا البحر المتوسط إلى إيطاليا ومالطا.

وتعتبر مدينة الناضور صعبة بشكل خاص على المهاجرين. "نحن على خط المواجهة،" كما أوضح هشام عرود، وهو مغربي يعمل في جمعية ثسغناس للثقافة والتنمية ((ASTICUDE، وهي منظمة غير حكومية محلية معنية بحقوق الإنسان. وأضاف أن "استراتيجية قوات الأمن في الناضور، تحت ضغط من الاتحاد الأوروبي وإسبانيا، هي إبعاد المهاجرين عن الحدود".

وفي 10 فبراير، اجتاحت الشرطة جبل كوركو المطل على مليلية واعتدت بالضرب على ما يقدر بنحو 1,200 مهاجر وألقت القبض عليهم. كما أحرقوا خيامهم وممتلكاتهم القليلة، ووضعوهم في حافلات متجهة إلى الجنوب، وألقوا بهم خارج مدن الرباط وفاس والدار البيضاء. وتحت ضغط من جماعات حقوق الإنسان، لم تعد الشرطة تُرّحلهم إلى الحدود مع الجزائر، كما كانت تفعل في الماضي.

وقد دفع تحذير من الحكومة المغربية بتفكيك مخيمات المهاجرين الأخرى، بما في ذلك تلك المحيطة بسلوان وسبتة، أكثر من 600 مهاجر يائس إلى الإسراع نحو سياج مليلية في اليوم نفسه – ونجح 35 منهم فقط في الوصول إلى إسبانيا، وفقاً للسلطات الإسبانية.

وينتشر 12 مخيماً مؤقتاً للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى في التلال الجافة والكلسية التي يتكون منها جبل سلوان.

ويعتبر التسلق على تلك المنحدرات بمثابة دراسة لآثار الهجرة: خيام تم التخلي عنها في السنوات الماضية، وأحذية، وقطع من الملابس، ومسدس ماء للأطفال، وأثقال مصنوعة من الزجاجات البلاستيكية.

. كل مخيم على الأرض الحجرية هو عبارة عن مجموعة من المخيمات المصنوعة من مواد طبيعية والمغطاة بأغطية بلاستيكية وبطانيات والمقامة بين مجموعة من الأشجار. يقوم بعض المهاجرين بتجميع ملاجئهم معاً، بينما يفضل البعض الآخر العزلة – مما يجعل من الصعب على قوات الأمن المغربية القبض الجميع على حين غرة.

وتنقسم المخيمات تقريباً إلى أقسام تتحدث الفرنسية وأخرى ناطقة بالانجليزية، ثم حسب البلاد، وتنقسم مرة أخرى عرقياً. ولكن الفواصل واهية: يتجمع الناس ببساطة على أساس الصداقات. ووسط مجموعة من عرقية إيبو من جنوب شرق نيجيريا، على سبيل المثال، كان هناك أشخاص من الكاميرون يتحدثون اللغة الفرنسية.

تعتبر هذه المخيمات بلا قانون في نظر المجتمع المغربي، ولكن لكل منها نظامه الخاص. ويعتبر مجتمع الإيبو النيجيري من بين المجتمعات الأكثر تنظيماً، حيث يتجمعون تحت راية الاتحادات القروية أو الإقليمية التقليدية التي تعتمد على المساعدة الذاتية، ويتم نسخها في الخارج أينما يسافر أفراد قبائل الإيبو.

هناك لجان للرعاية – تخصص الخيام للوافدين الجدد، على سبيل المثال – والانضباط. وعقاب السرقة هو الجلد على يدي "شخص بحجم بيغي"، كما يقول "نيقوديموس"، الذي يحاول كمحتال حقيقي تمييز نفسه عن المهاجرين النيجيريين الذين يشكلون الأغلبية من حوله عن طريق الزعم بأنه لاجئ من سيراليون (ولكن لا أحد يصدقه).

وتوجد حانات في أعماق غابات سلوان – وحتى "فندق" مكون من الخيام – في منطقة تعرف باسم "بولينغو" (وهي كلمة تعني "الحب" بلغة اللينجالا الكونغولية). وهناك بغاء، حيث تقدم بعض النساء الخدمات الجنسية للرجال المغاربة والمهاجرين مقابل المال.

ويرد ذكر الاتجار بالنساء، خصوصاً النيجيريات، في كل تقرير عن الهجرة إلى المغرب ومنها إلى أوروبا تقريباً.

واشتملت دراسة حديثة أجرتها شركة الاستشارات التاي ((Altaiعلى ادعاء مذهل بأن النساء النيجيريات اللاتي يتم الاتجار بهن تخضعن للسيطرة طوال الرحلة من خلال التهديد باستخدام السحر الأسود ضد أسرهم. ولكن أخصائية علم النفس المودينا فاكيرو، التي تعمل مع وفد الهجرة من أبرشية طنجة، تشكك في الافتراض المعمم بأن جميع النساء يتم استغلالهن وليس لديهن سيطرة على حياتهن.

وأخبرتني أنه "داخل كل مخيم، توجد صورة مصغرة مختلفة. كون الشخص امرأة ليس أسهل، ولكن في بعض الأحيان، ليس من الضروري أن يكون أكثر صعوبة أيضاً".

وقال الرجال النيجيريون الذين تحدثت إليهم أن النساء يتعرضن للخطر أثناء الرحلة، ولذلك عادة ما يبحثن عن "راع" يوفر لهن الدعم المالي، أو رجل يرافقهن. "عادة ما تأتي فتاة إلى المدينة بتمويل من شخص ما،" كما أوضح إيهاما، وهو متطوع في جمعية ثسغناس للثقافة والتنمية.

إذا أصبحت حاملاً، أو دخلت في علاقة مع رجل، "عندئذ تصبح الفتاة مسؤوليتك ويجب عليك أن تدفع [للراعي] الأموال المستخدمة لنقلها،" كما أضاف. وتصر الأدبيات على وجود ترتيب أكثر خبثاً، تخضع فيه المرأة لعبودية الدَين مقابل نفقات رحلتها، ويجب عليها تسديده – والطريقة الأكثر شيوعاً هي العمل في مجال الجنس.

وتهدف ايكواس، وهي منظمة شاملة تخدم جميع المهاجرين – في إشارة ساخرة إلى الجماعة الاقتصادية الحكومية لدول غرب أفريقيا – إلى الحفاظ على السلام بين المهاجرين، وتنظيم العلاقات مع المجتمعات المضيفة، كما يقول إيهاما، الذي يعمل في المغرب منذ 15 عاماً.

كما أنها تلعب دوراً في تنسيق الهروب. على جبل كوركو المطل على ميناء مليلية الإسباني، يتدرب الناس على تسلق السياج، وصنع السلالم وخطاطيف التسلق اليدوية. لقد أزالتها الشرطة إلى حد كبير خلال مداهمة عنيفة في فبراير الماضي، ولكن الناس لا يزالون هناك لاستطلاع نقاط الضعف المحتملة في أمن السياج.

ويقول الأمين، مدرس الرياضيات الغيني: "نحن نعرف أن تسلق السور مستحيل، لكننا ما زلنا نأمل أن تكون لدينا فرصة في يوم من الأيام. ويذهب الناس كل يوم لمعرفة ما اذا كان بمقدورهم إيجاد وسيلة لاختراقه".

عادة ما يُنظر إلى المغرب باعتباره شرطة درك "يتم التعاقد معها من الخارج" لحماية جنوب أوروبا – وشريك استراتيجي رئيسي.

وقد وقّع المغرب مع الاتحاد الأوروبي مجموعة من الاتفاقيات التي تهدف إلى تعزيز أمن الحدود – وكوفئ في المقابل بتمويل يصل إلى ملايين الدولارات. وفي عام 2006، قدم الاتحاد الأوروبي وحده 80 مليون دولار لإدارة الحدود.

وتصف الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان ذلك بأنه "منطق المانح/المستفيد" حيث تصبح "المساعدات الاقتصادية وتسهيل الحصول على التأشيرات مشروطة بقدرة المغرب على السيطرة على تدفقات الهجرة بشكل فعال". ولكن هذه العلاقة أكثر تعقيداً من ذلك.

لا تريد إسبانيا والاتحاد الأوروبي ترك جهات خارجية تحرس أمن الحدود، وكان المغرب أول دولة من دول حوض البحر المتوسط توقع اتفاق شراكة من أجل التنقل مع الاتحاد الأوروبي، وهو جزء من سياسة الجوار الأوروبية، يهدف إلى تعزيز "النهج العالمي للهجرة والتنقل" – ويسعى أساساً إلى السيطرة على الهجرة غير النظامية.

لكن المغرب رفض التوقيع على اتفاق إعادة قبول المهاجرين كجزء من الشراكة من أجل التنقل، لأن مثل هذا الاتفاق سيعني أنه لن يسمح فقط بعودة مواطنيه المقيمين أو الذين دخلوا إلى الاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني، ولكن سيسمح أيضاً بعودة غير المواطنين التي يسافرون عبر المغرب.

"المغرب لا يفعل ما يطلبه الاتحاد الأوروبي فقط – هذا تبسيط شديد،" كما تقول كاميل دينيس من مجموعة مناهضة العنصرية والدفاع عن الأجانب والمهاجرين ((GADEMوهي منظمة غير حكومية معنية بحقوق المهاجرين. وأشارت إلى أن مفاوضات إعادة قبول المهاجرين مازالت مستمرة منذ عام 2000.

والجدير بالذكر أن المغرب شريك استراتيجي أساسي للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وتجري حالياً مناقشة اتفاق للتجارة الحرة، كما يتم توسيع ميناء الناضور في شمال البلاد، والروابط مع إسبانيا قوية بشكل استثنائي.

وقال ناشط إسباني يعمل في مجال حقوق الإنسان مع جمعية خيرية دينية في الناضور طلب عدم الكشف عن اسمه: "إسبانيا لا تنتقد المغرب أبداً بشأن مسألة المهاجرين. هناك تواطؤ اقتصادي: يسعى المغرب لبيع منتجاته الزراعية في أوروبا، وبرتقاله من الناضور، والشركات الإسبانية تأتي إلى المغرب بحثاً عن أسواق جديدة نتيجة للانكماش الاقتصادي في بلادها".

تساور الرجال والنساء القليلات في الغابات التي تقع فوق القرية شكوك في نوايا الزوار، ويصابون بالذعر من احتمال التعرف عليهم، ودائماً ما يخشون الحملات التي تشنها الشرطة.

"إذا كنت في أوروبا، لأمكنك أن تلتقط صورتي وتبين وجهي بلا مشكلة، لأنني سأكون قد نجحت في الوصول إليها. كنت سأريد أن تعرف عائلتي في الوطن ذلك،" كما أفاد أوستن، وهو رجل يتمتع بروح الدعابة ولكنه قوي البنية وجاد للغاية بشأن عدم التقاط أي صور له.

استغرقت رحلة معظمهم عدة شهور، وفي بعض الحالات أكثر من سنة، للوصول إلى هنا، وسافروا من أماكن مثل نيجيريا بجواز سفر مزور عبر النيجر أو مالي إلى الجزائر، ومن ثم عبروا الحدود المغلقة رسمياً إلى المغرب. ويقول بيغي أن زمن الرحلة "يعتمد على جيبك".

ولذلك، فإن غالبيتهم غير مستعدين للاستقرار في المغرب ويفضلون الاستمرار في رحلتهم، على الرغم من المخاطر. ويقول بيغي: "أنا لا أريد أن أتذوق ما في المغرب. أريد أن أعاني [المشاق] بأكملها وأنتهي من هذا الأمر".

من جانبه، يقول عرود: "إذا كنت في المغرب، فإنك لم تحقق سوى 20 بالمائة من هدفك. وإذا وصلت إلى أوروبا، ستكون قد حققت 80 بالمائة" من هدف إقامة حياة جديدة. "لا أحد يريد أن يخاطر باحتمال القبض عليه وإلقاءه على الحدود مع الجزائر."

ويجد العديد من المهاجرين وظائف على الطريق لدفع ثمن كل مرحلة من مراحل الرحلة، بما في ذلك الرشاوى اللازمة لرجال الشرطة والمسؤولين. تعرض بيغي، مثل كثيرين آخرين تحدثت إليهم، للاحتيال وفقد ماله خلال الرحلة. وكما يمكن أن يحدث أيضاً، تلقى مساعدة أثناء الرحلة من شبان آخرين يتجهون إلى الشمال.

والآن، بعد أن وصلوا إلى جبل سلوان، يحاول الرجال جمع أموالهم معاً، وإجراء اتصالات مع الناس الذين يمكن أن يساعدوهم، أو يستعدون للعودة إلى الجزائر للبحث عن عمل، وإذا حالفهم الحظ، سيعودون بما يكفي من المال لاستئجار قارب. ولكن هذا التفاخر يبدو بلا معنى.

ويقول نيقوديموس: "قيل لي أن أوروبا هي أرض اللبن والعسل، ولكنني لم أكن أعرف أن الوصول إليها سيكون بهذه الصعوبة. يجب أن يتوقف المغرب عن إعاقتنا. لا أستطيع أن أعود مرة أخرى دون نجاح. وإذا نظرت في عيني أمي الآن، سوف تصاب بأزمة قلبية".

ويوجد ما يقدر بنحو 30,000 إلى 40,000 مهاجر غير شرعيين في المغرب، ويأتي غالبيتهم من الكاميرون ونيجيريا وغينيا والسنغال ومالي وساحل العاج. بالإضافة إلى ذلك، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 3,580 شخصاً تعتبرهم مدعاة للقلق، معظمهم من سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج.

ويقول فيكتوري إيدادا، الذي درس القانون لمدة سنتين في بلده نيجيريا: "عليك أن تفهم شيئاً، لم يغادر جميع المهاجرين بلادهم نتيجة للحرب أو القضايا السياسية. لقد جاء كثيرون منا هنا لمساعدة أسرنا. وهناك أيضاً معايير أخرى، أذكر من بينها: القدر، والطاقة، والرغبة في المضي قدماً".

إنها "هجرة طموحة" تحفز على قطع رحلة طويلة وغالباً ما تكون مؤلمة نفسياً، والقدرة على تحمل ظروف الإقامة الصعبة في المغرب، وأولئك الذين تغلبوا على تحديات هذا الطريق لا ينبغي أن يكونوا أقل استحقاقاً للحماية، وفقاً لدينيس من مجموعة مناهضة العنصرية والدفاع عن الأجانب والمهاجرين.

وفي عام 2013، أقدمت الحكومة على إجراء تغيير دراماتيكي في سياسة الهجرة، بغرض الابتعاد عن النهج المتشدد الذي يركز على الأمن وتدشين إصلاحات كبيرة في السياسات.

وتحت ضغط من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والحرج الناجم عن النقد اللاذع في الأمم المتحدة، قبل الملك محمد السادس **توصيات من المجلس الوطني لحقوق الإنسان** – بما في ذلك اقتراح بشأن تسوية مؤقتة لأوضاع جميع المهاجرين غير الشرعيين ووضع حد للترحيل التعسفي إلى الحدود الجزائرية.

وتعهد أيضاً بتبني سياسة إدماج المهاجرين في المغرب، ويُعد هذ اعترافاً واسع الأثر بأن ديناميات الهجرة آخذة في التغير، وأن المغرب لم يعد مجرد بلد عبور. لكن التمويل اللازم لتنفيذ مثل هذا البرنامج كان محدوداً، ولا تزال قوانين العمل الصارمة القائمة على مبدأ "المغاربة أولاً" بلا تغيير.

ويُنظر إلى هذه الإصلاحات على نطاق واسع "باعتبارها تأكيداً للاستقلال ورفضاً للانصياع لرغبات الاتحاد الأوروبي،" كما أشار هين دي هاس من معهد الهجرة الدولية، مضيفاً: "قد تكون الإصلاحات أيضاً مفيدة في تقوية علاقات المغرب الاستراتيجية مع الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى".

هناك تفاعل محدود بين المغاربة والمهاجرين

هناك تفاعل محدود بين المغاربة والمهاجرين

ويعزز المغرب مصالحه السياسية والتجارية في غرب أفريقيا، ويرجع ذلك جزئياً إلى مطالبته بالسيادة على الصحراء الغربية. وقد ازدادت علاقته الطويلة مع السنغال صلابة بعد حصول المهاجرين السنغاليين على الجزء الأكبر من التصاريح القانونية، بعد المتقدمين السوريين.

ولكن التنفيذ من قبل الحكومة المغربية كان أقل راديكالية، ويرجع ذلك جزئياً إلى الشروط المنصوص عليها. وبعد التحري، تمت تسوية أوضاع أقل من 18,000 مهاجر غير شرعي قبل بداية هذا العام، من أصل 27,000 تقدموا بطلبات – على الرغم من أن إحدى الخطوات المستنيرة هي اعتبار جميع النساء مؤهلات بغض النظر عن ظروفهن. لكن جماعات حقوق الانسان تقول أن 5,000 من المهاجرين الذين تمت تسوية أوضاعهم القانونية كانوا سوريين يجب تصنيفهم كلاجئين أو طالبي لجوء.

وبرنامج تسوية الأوضاع القانونية – كما تطبقه الحكومة – ليس مخصصاً للرجال في الجبال المحيطة بالناضور. فقد تم منح 100 مهاجر فقط في منطقة الناضور بأكملها تصاريح إقامة مؤقتة، وكان من بينهم ثلاثة رجال فقط، وكان واحد من هؤلاء لاعب كرة قدم محترف.

ومن المرجح أن يكون المستفيدون من بطاقة الإقامة لمدة عام واحد من الطلاب الباحثين عن العمل، أو الخادمات الفلبينيات اللاتي يعملن لدى الطبقة المتوسطة المتنامية في المغرب، واللاتي دخلن البلاد بشكل قانوني، ولكن صلاحية تأشيراتهن قد انتهت.

وفسرت دينيس ذلك قائلة: "الناس هنا يعتقدون أن كل الأشخاص من أفريقيا جنوب الصحراء يعبرون [الحدود الجزائرية براً] إلى وجدة، لكي يقيموا كمهاجرين غير شرعيين، لكن هذا ليس صحيحاً. يصل كثيرون منهم عبر المطار، ولكنهم يتجاوزون فترة تأشيرات دخولهم بسبب صعوبة الحصول على وثائق وسياسة تشغيل المغاربة أولاً".

وأضافت أنه "من المهم أن نلاحظ أن عدد الأوروبيين الموجودين هنا بشكل غير قانوني أكبر بكثير من الأفارقة من جنوب الصحراء. عادة ما يشغل الأوروبيون وظائف أثناء إقامتهم بتأشيرات سياحية، لكنهم يستطيعون الذهاب إلى إسبانيا مرة كل ثلاثة أشهر، ثم يعودون".

وتوجد بعض الأعمال غير الرسمية التي يمكن القيام بها في المغرب، كما هو الحال في صناعة البناء والتشييد، ولكن الفرص ضئيلة أمام الناطقين بالانجليزية، واحتمالات استغلالهم مرتفعة. لذا، يضطر معظم المهاجرين إلى التسول في الشوارع من أجل البقاء على قيد الحياة.

ويوفر عدد قليل من المنظمات غير الحكومية كميات قليلة من الطعام والأغطية البلاستيكية. وحسبما ذكر بيغي، هناك أيضاً اقتصاد صغير تحت الأرض قائم على أساس احتيال "غسل الأموال" المزيفة وبعض الإتجار في الكوكايين.

ويوفر العيش في سلوان ميزة الحرية، ولكن حتى لو أراد المهاجرون البقاء في الناضور، سيكون من الصعب استئجار منزل من شخص محلي – وسيتعرضون لمضايقات مستمرة من قبل الشرطة. وفي هذا الصدد، يقول عرود: "في الناضور، نحن لسنا عرباً، بل أمازيغ [بربر]. ولأسباب تاريخية، نحن متحفظون، ولسنا منفتحين كثيراً على الأجانب".

ويزدري بيغي فكرة تقنين وضعه والبقاء في المغرب – فهدفه هو أوروبا وفرصة لكسب المال من أجل أسرته. وقال لي: "كل شيء على هذا الطريق سيء. سوف يقلبك المغرب [رأساً على عقب]، لكن من هنا، يمكننا أن نرى أضواء [مليلية] والتخطيط مستمر".

وفي نهاية فترة ما بعد الظهيرة، تتجمع مجموعة من رجال الإيبو لإعداد وجبة العشاء: الأرز وحساء الطماطم البسيط. ويسكبون جرعات من الفودكا الرخيصة في زجاجات المياه البلاستيكية المنشورة التي يستخدمونها ككؤوس.

ويصر هؤلاء الرجال على عدم وجود فرص لهم في نيجيريا؛ وأن الحكومة الجديدة التي تم انتخابها هذا العام – بقيادة محمد بخاري – ستكون مثل الحكومة السابقة تماماً؛ والهجرة هي حق من الحقوق – "لقد درسناها على أيدي الأوروبيين [بالقدوم إلى أفريقيا]،" كما يقول أحد الرجال.

إنهم على استعداد للقيام بالوظائف الأكثر وضاعة طالما أنهم سيحصلون على أجورهم باليورو – فعند تحويله إلى نايرا نيجيرية "يصبح أموالاً طائلة". ولا يكترثون بالعنصرية وصعود الأحزاب اليمينية في أوروبا.

وعادة ما يصور الخيال الشعبي المغربي جميع الأفارقة على أنهم "مجرمون مرضى، والنساء على أنهن عاملات في تجارة الجنس،" كما أوضح عرود من جمعية شسغناس للثقافة والتنمية.

وكان العنوان الرئيسي السيء السمعة على غلاف الصحيفة الأسبوعية ماروك إبدو في نوفمبر 2012 هو "الخطر الأسود".

وعلى الرغم من أن هناك محاولات متزايدة بقيادة الدولة على ما يبدو لتعزيز الادماج، فإن "التفاعلات الاجتماعية بين المهاجرين والمغاربة لا تزال محدودة،" كما أشارت كاثرينا ناتر من معهد الهجرة الدولية في جامعة أكسفورد.

وفي الشهر الماضي، توفي مهاجر واحد وأصيب آخر بجروح خطيرة عندما طردت الشرطة غير المواطنين من حي بوخالف في مدينة طنجة الساحلية. وأجبرت المعتقلين على ركوب حافلتين متجهتين جنوباً إلى الرباط وتارودانت.

وقد أدانت مجموعة مناهضة العنصرية والدفاع عن الأجانب والمهاجرين الإخلاء "التمييزي" والمقالات "البغيضة" التي نُشرت على شبكة الإنترنت قبل بضعة أسابيع من حملة الشرطة والهجوم على المهاجرين. وقال بيان لها أنها تشعر بالقلق إزاء "المناخ غير المتسامح بصورة متزايدة في المغرب، فضلاً عن الكراهية الموجهة نحو غير المواطنين من ذوي البشرة السوداء".

وأضاف البيان أنه يبدو أن السلطات المغربية "تفترض أن كل السكان السود في حي بوخالف يحتلون المساكن بغير حق، على الرغم من أن بعضهم مستأجرون قانونيون أو على الأقل لديهم اتفاقات غير رسمية مع أصحاب العقارات".

والجدير بالذكر أن طالباً سنغالياً قُتل في طنجة العام الماضي بسبب التوتر بين المجتمعات المحلية والمهاجرين.

إن تسوية الأوضاع القانونية هي خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن القضية الأكثر أهمية هي عدم تطبيق معايير حقوق الإنسان على المهاجرين – التي يتوجب على إسبانيا والاتحاد الأوروبي أيضاً التمسك بها.

ويشير الناشط الإسباني في مجال حقوق الإنسان إلى عدم شرعية السياسة الإسبانية المتعلقة بإعادة المهاجرين إلى المغرب بموجب القانون الدولي، والاستخدام "غير المتناسب على الاطلاق" للعنف من قبل قوات الأمن على جانبي الحدود، ونقل المعتقلين في المغرب بالحافلات إلى مدن في جنوب غرب البلاد، بغض النظر عما إذا كان لديهم وضع لاجئ أو تقدموا بطلب لجوء.

وأخبرني أنه "لا يمكن استخدام توفيق الأوضاع لإخفاء عدم احترام حقوق الإنسان. إن الضغط المستمر من إسبانيا وأوروبا يحدد استجابة المغرب السياسية تجاه المهاجرين".

هناك تناقض بين ليبرالية الإصلاحات التي أعلن عنها الملك والغارة التي شنتها الشرطة على مخيمات المهاجرين في جبل كوركو، والبيانات الرسمية عن "تطهير" الحدود الشمالية، والبروتوكولات الأمنية مع إسبانيا التي تزداد صرامة طوال الوقت، كما أشارت ناتر.

وقد أعلنت الحكومة في شهر فبراير الماضي أن جميع تصريحات الإقامة المؤقتة سيتم تمديدها تلقائياً عندما تنتهي صلاحيتها، ولكن عرود لا يعتقد أن الحكومة سوف تسمح بإجراء جولة جديدة من تسوية الأوضاع القانونية للمتقدمين الجدد، أو إعادة النظر في الحالات التي تم رفضها في العام الماضي من قبل محاكم التدقيق الغامضة.

وقال لي: "أعتقد أن الأمر قد حُسم – إذا أصدر الملك عفواً عاماً، سيكون هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً. لقد حددت هذه الحكومة الإسلامية معايير تسوية الأوضاع القانونية. إنها حكومة عنصرية، وتعتقد أن جميع المهاجرين مسيحيون وتخاف منهم".

ولكن الهجرة هي أيضاً قضية سياسية داخلية، وقد كانت الإصلاحات واللغة الجديدة عن "الإدماج" مفاجئة في بلد كان يصور المهاجرين على أنهم يشكلون تهديداً له.

ولم يتم تحديد موعد في البرلمان بعد لدراسة اثنين من القوانين المهمة الجديدة بشأن الهجرة واللجوء – اللذين من المتوقع أن يدمجا نهج السياسات.

وترى ناتر أن الارتباك بشأن أسلوب المضي قدماً يعكس "سمة الغموض في سياسات الهجرة المغربية، التي تسعى لإرضاء الأوروبيين والأفارقة ومصالح السياسة الداخلية في آن واحد".

من جانبها، تقول فاكيرو أخصائية علم النفس أن الإحباط الناجم عن الانتظار اللا نهائي تقريباً، والقلق الناتج عن الفقر والظروف المحيطة هما اثنان من الأعباء الشائعة التي يتحملها المهاجرون.

وتقول: "أنا مندهشة حقاً من مدى قوتهم [العقلية]. عندما يغادرون بلدانهم، يعتقدون أنهم يجب أن يفعلوا كل ما يتعين عليهم القيام به [للوصول إلى وجهتهم]. ولا يتراجعون خطوة واحدة إلا عندما تخور قواهم تماماً. وهم لا يقاتلون من أجل حلم مستحيل ... من المهم أن نمنحهم الأمل لأن الانهيار هنا [حيث خدمات الصحة العقلية محدودة] يختلف تماماً عن الانهيار في إيطاليا".

وتقبع تحت تظاهر الرجال الموجودين على جبل سلوان بالجرأة والشجاعة – مبدأ "لا استسلام" و"البقاء للأقوى" – رغبة في تحقيق حلم السنوات الضائعة. وعادة ما تبدأ تلك المحادثات بعبارة "لو كنت أعلم ..."، وبعد سلسلة من المحن، فإن الاستنتاج النهائي يكون على الدوام هو الاعتراف على مضض بأن الرحلة لم تكن تستحق كل هذا الألم.

ولكن أيضاً أنه لن تكون هناك عودة إلى الوراء.

وفي هذا السياق، يقول أرنولد: "لن أقول أنني ارتكبت خطأ، لأن الحياة مدرسة. لدينا اعتقاد بأننا سوف نصل إلى أوروبا، وإذا لم نحققه، فلن يهدأ لنا بال أبداً".

وهناك تضامن بين المهاجرين، فهم يتوقون إلى نجاح أي منهم في الوصول إلى أوروبا. "إن هذا مفيد للروح المعنوية. إذا قضيت شهراً أو شهرين دون أن يعبر أحد، سترى الجميع يصابون بالاكتئاب. ولكن إذا سمعت أن شخصاً ما كنت معه بالأمس أصبح في أوروبا الآن، فإن هذا يثبت لك أنك تستطيع أن تنجح أيضاً،" كما أفاد الأمين.

http://newirin.irinnews.org/arabic-extras/2015/8/11/morocco-the-forgotten-front-line-of-the-migrant-crisis-ar

المغرب: جدل حقوقي وسياسي بشأن مشروع القانون الجنائي

شكري الصيفي:

بينما يتواصل الجدل، بشأن مشروع القانون الجنائي المغربي، الذي بلورته حكومة بن كيران الإسلامية، بانتظار العودة السياسية في أكتوبر المقبل، ارتبط الجدل حول مسودة القانون الجديد، بإثارة النقاش، مجددا، بين مؤيدي عقوبة الإعدام والداعين إلى إلغائها.

ورغم أن النقاش حول المسودة لم يكتمِل بعد، فقد حشد كل طرف استعداداته لهذه المواجهة القانونية والسياسية والاجتماعية، قبل جولة جديدة من الصراع.

ووضعت وزارة العدل مسودة المشروع على موقِعها الإلكتروني منذ مطلع هذا العام، ودعت الحقوقيين والسياسيين لمناقشتها، قبل أن تقدم في صيغة مشروع قانون يقِره مجلس وزاري، قبل عرضه في مرحلة لاحقة للمصادقة البرلمانية.

وعرفت هذه المسودة مئات التعديلات على القانون الجاري به العمل.

وأوضحت وزارة العدل والحريات المغربية، أن المسودة تأتي في إطار دستوري وحقوقي جديد، هدفه ملاءمة القانون الجنائي مع الدستور، وتعزيز الحماية القانونية والقضائية، والتوافق مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، التي صادقت عليها الرباط، وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، من دون أن تشمل هذه الاقتراحات مبدأ «إسلامية» الدولة التي يرأسها «أمير المؤمنين»، أي الملك المغربي.

جدل

جدل متصاعد وواسع أثارته المسودة خلال ندوات أو تصريحات برامج تلفزيونية، رغم تأكيدات حكومية، أنها اجتهاد قابل للصواب والخطأ، وأن النقاش حول المسودة لا يزال مفتوحا، وقابلا لجميع المقترحات، إلا أنها لم تلقَ القبول من طرف جمعيات وهيئات حقوقية، اعتبرت أن بعض فصولها مخالِفة للدستور، وفيها مساس بحقوق الإنسان، وتراجع عن بعض المكاسِب، وخاصة ما ورد فيها من تنصيص على عقوبة الإعدام والحريات الشخصية.

ومع أن القانون الجنائي، هو أعلى قوانين الدولة، بعد الدستور، إلا أن النقاش الذي دار حول مسودة مشروع القانون اهتم بقضايا تصنف ضمن القناعات والحريات الشخصية، باستثناء عقوبة الإعدام، تجريم الإفطار العلني في شهر رمضان، والعلاقات بين الجنسين واللباس.

وفي نص المسودة، اقتصرت عقوبة الإعدام على «الجرائم الخطيرة وجرائم القتل والمس بأمن الدولة، الداخلي والخارجي»، وأبدى وزير العدل استعداده للاستماع إلى آراء مناهضي ما جاءت به المسودة في هذا المجال، مشيراً إلى أنه تم استبدال بعض العقوبات السالِبة للحرية قصيرة الأمد بغرامات مالية فقط، واستبدال عقوبة التجريد من الحقوق الوطنية أو الإقامة الإجبارية بالحبس من سَنة إلى 5 سنوات، بالإضافة إلى حذف العقوبة السالبة للحرية، أي الاعتقال في المخالفات.

انتقاد

وانتقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، رغم تصنيفة ضمن المؤسسات الرسمية (الخلفية المحافظة) للمسودة، واعتبر مسؤولون بالمجلس، أن النص يتضمن خلفية نظام عقوبات ديني، داعين إلى إلغاء عقوبة الإعدام بصفة نهائية من مشروع القانون، ما دامت لم تنفذ في المغرب منذ بداية التسعينات.

من جهتها، عبَّرت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، عن وجود تداخل بين الشأن الخاص والشأن العام في القانون الجنائي، وانطوائه على الْتِباس، وغموض بخصوص تجريم ازدراء الأديان، ما من شأنه تقييد حرية الفِكر والتعبير، بعدم وضوح استراتيجية التقليص من عقوبة الإعدام والالتباس بخصوص التنصيص على العقوبات البديلة.

قانون لمكافحة الجريمة

النقاش الذي أثير حول هذه القضايا وكيفية معالجتها من طرف المسودة المنشورة للقانون الجنائي الجديد، عقب عليه وزير العدل الإسلامي، مصطفى الرميد، وهو العضو في الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية الحاكم وذو المرجعية الإسلامية، الذي اعتبر أن القانون الجنائي ليس قانونا للحقوق والحريات فحسب، بل هو أيضا قانون لمكافحة الجريمة، واعتبر الوزير أن الخلاف القائم حول بعض بنود القانون لا يؤثر في نتائج النقاش، مضيفا أن المسودة لا تتضمن أي نصوص تعاقِب على تغيير أي شخص لدِيانته، مشيرا إلى أن العقوبات المرتبطة بتغيير الدين لها علاقة بوجود استِغلال لعوامل أخرى مؤثرة.

وأكد أن القانون لن يتدخل في حال تحول الناس إلى دين آخر أو إلى الإلحاد.

وفي ما يخص مسألة ازدراء الأديان، أكد الرميد أنها لا تتعلق بازدراء الذات الإلهية والأنبياء، ولا تشمل الأديان بشكل عام، من أجل ألا يتم تقييد حرية الفِكر، وخاصة إذا تعلق الأمر بقضايا قد تكون فيها العديد من وجهات النظر، كالإرث مثلا، لهذا لا يمكن أن يكون محلّا للمساءلة القضائية.

http://altaleea.com/?p=13755

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة تستقبل مجموعة من خريجي الصيد البحري

في أغسطس 11، 2015

في إطار برنامج التكوين والإدماج في ميدان الصيد التقليدي بجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء لسنة 2011، استقبل السيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة مجموعة من الأفراد خريجي معهد تكنولوجيا الصيد البحري بالعيون، وذلك بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الانسان.

ويأتي الهدف من اللقاء من خلال الدور الذي تلعبه اللجنة الجهوية في المنطقة بغية النهوض بجميع الملفات الشائكة التي تهم الجهة، حيث وبعد الاستماع إلى مجموعة من خريجي الصيد التقليدي الذين تحدثوا عن تدابير استفادتهم من برنامج التكوين والإدماج في مجال الصيد التقليدي وعن مطلبهم لمتابعة تنفيذ هذا البرنامج، دعا السيد شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، الشباب إلى المساهمة في العمل الاقتصادي واستثمار الثروات الطبيعية من أجل تحقيق دخل وضمان مستقبلهم في ظل تعزيز الحقوق المعترف بها وطنيا ودوليا.

ويأتي اللقاء ضمن مجموعة من اللقاءات التي تقوم بها الجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون-السمارة، وذلك من أجل مناقشة جميع القضايا التي تعرفها مختلف الشرائح بالمنطقة.

http://saharamediacenter.ma/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-2/

lopinion.ma Réflexions pour l'action sur le dossier MRE à la lumière du discours du trône (2ème partie fin)

L'interprétation de cette formule ne doit pas être faite de manière restrictive et étroite comme vient de le faire le SG du CCME dans une longue interview parue tout dernièrement dans "Almassaâ", en la ramenant simplement à la nécessité d'ajouter quelques jeunes en femmes, ce qui est bien entendu indispensable, mais là, il ne s'agit pas uniquement de l'élargissement de la représentativité au sens numérique, géographique, sociologique et générationnel, par le biais de nominations Il ne faudrait pas que l'actuel et toujours officiellement numéro 2 du Conseil, oublie ce que dit le discours royal du 6 novembre 2007 de cette notion de représentativité .

Revenir au discours royal du 6 novembre 2007

En effet, ce discours est très clair concernant la notion de représentativité ,lorsque l'ex-institution du CCDH avait remis au Souverain un avis consultatif, consistant à mettre en place un CCME nommé pour une période transitoire de quatre ans .L'option retenue par conviction profonde pour le futur, est la conception démocratique :

"Nous avons examiné attentivement la recommandation qu'elle a soumise à notre majesté, et ce, en partant de trois prémices de base :

* D'abord, notre conviction que la représentativité authentique procédé, en fait, de l'élection. Toutefois, celle-ci risque de demeurer un simple exercice formel, tant qu'elle ne sera pas étayée par la crédibilité, l'éligibilité, la concurrence loyale et la mobilisation de nos concitoyens émigrés.

* Le deuxième fondement induit la nécessité d'écarter la désignation directe, et ce, pour des raisons de principe. Car c'est d'une instance représentative qu'il s'agit, et non d'une fonction administrative ou d'un poste politique. Par conséquent, l'élection reste nécessaire et souhaitable comme point de départ et comme objectif pour la mise en place de cette institution".(fin de citation).

Parmi les autres recommandations claires allant dans le même sens, celui de privilégier le choix de l'option démocratique, on trouve aussi, dans ce discours du 6 novembre 2007, l'incitation des premiers responsables du CCME, à "un travail de mûrissement de la réflexion " durant cette période transitoire de quatre ans :

" Partant donc, de notre position de principe, nous appelons cette nouvelle institution à inscrire en tête de son agenda, un travail de mûrissement de la réflexion. Il lui appartient également de mettre en place de solides fondations, dans la perspective d'assurer, comme ultime finalité, une élection réfléchie et responsable, et de créer les conditions d'une large participation au scrutin, au lieu de recourir à des solutions de facilité".

Or, comme pour la question de la participation politique et de la représentation des MRE au parlement, au lieu de créer les conditions favorables par le mûrissement de la réflexion, la volonté politique nécessaire,

l'impératif de consultation et concertation, le débat approfondi, ouvert et démocratique, l'élaboration d'études sérieuses, l'analyse objective et méthodique des expériences étrangères dans le même domaine, les responsables du Conseil ont au contraire asphyxié la réflexion dans ces deux domaines pour écarter l'option démocratique, faire mourir, ensevelir et enterrer l'idée même, au lieu de la faire mûrir.

Une option non démocratique des responsables du Conseil

De ce fait, on ne peut nullement suivre l'option retenue par le livre du CCME intitulé :"la question de la participation et de la représentation politique des Marocains du monde"(éditions La Croisée des chemins, Casablanca, octobre 2013),qui exprime d'une certaine manière le point de vue "officieux" des responsables du CCME, en faisant état implicitement de leur "préférence". Dans une interview parue dans le journal "Al Alam" en date du 16 et 17 juillet 2015, Abdellah Boussouf , secrétaire général du CCME, confirme qu'à travers le livre indiqué ci-dessus, le Conseil a "donné son mot" et livré sa vision en matière de démocratie représentative et de démocratie participative.

Alors qu'à la page 17 du livre, il est affirmé qu'à l'échelle internationale, la plupart des instances consultatives se présente sous des formes mixtes (majorité des membres élus, plus des membres de plein droit ou observateurs représentants d'institutions nationales),à la page 73,il est dit que pour le cas du Maroc : "l'idée d'un conseil désigné semble plus pertinente".

Pour les rédacteurs du livre, "la constitution d'un conseil représentatif sur la base d'élections, a été écartée en raison de son aspect contradictoire avec d'autres organismes constitutionnels et risque de poser le problème du "conflit de la légitimité", c'est à dire qu'on ne peut être élu dans une instance consultative.

En somme, les arguments invoqués sont toujours les mêmes : le Conseil étant simplement consultatif, il ne peut être que nommé ; les citoyens marocains résidant à l'étranger ne sont pas encore mûrs pour des élections et leur tissu associatif n'est pas encore unifié et préparé pour cela...Comme pour la représentation parlementaire des MRE au Maroc, les conditions ne sont pas encore propices et mûres. Il faut dés lors adopter une démarche évolutive, graduelle et ne pas brusquer les choses...

Relevons au passage que les jugements précédents sont données, alors que le Conseil n'a nullement étudié réellement l'expérience des conseils similaires établis sur des bases démocratiques au travers d'élections, comme en France, Italie, Portugal, Sénégal...De même, qu'aucune consultation n'a été menée durant cette très longue période avec tous les milieux et instances concernées et ce, en totale contradiction avec les prescriptions de l'article 25 du dahir portant création du CCME.

En fait, cette option non démocratique a été défendue par les responsables du Conseil, avec l'aval de certaines connivences associatives ou purement individuelles, qui ont fait de l'excès de zèle en vue de se garantir une place dans la prochaine formation. Tout comme certains membres actuels du Conseil, malgré une présence inefficace durant près de six ans (depuis l'été 2009), cherchent par ce biais à rester encore plus dans la prochaine institution, alors que celle-ci a besoin de renouveau, de démocratie, de représentativité et d'efficacité. Ce qui est attendu, c'est d'avoir un conseil doté de prérogatives réelles composé selon la méthodologie démocratique, qu'il soit réellement représentatif, avec un fonctionnement assaini, effilent et impartial, ainsi qu'une gouvernance efficace, démocratique, et transparente, autant de qualités qui font défaut au Conseil actuel.

Objections

A ce niveau, en plus des orientations royales pertinents citées plus haut et prônant la démarche démocratique, trois autres objections peuvent être soulevées de notre part, à la vision conservatrice et antidémocratique défendue par d'aucuns :

1 - Bien entendu, le CCME ne légifère pas et ne remplace pas les ministères concernés. Mais, à notre sens, il pourrait disposer de pouvoirs et attributions significatifs. Sa consultation pourrait même être obligatoire dans certains domaines à préciser. De même que l'on pourrait concevoir le rôle obligeant des recommandations émises, et si le gouvernement s'en écarte, il doit donner les justifications nécessaires. Par ailleurs, un certain "contrôle" des administrations marocaines pourrait être prévu. Il s'agit de leur interpellation par des questions écrites et orales (ces dernières étant discutées lors des sessions plénières du conseil) et des auditions des responsables des diverses facettes de la politique migratoire dans les commissions ou groupes de travail spécialisés du conseil.

2 - Le recours à la méthodologie démocratique s'agissant de la composante MRE au sein du Conseil, peut jouer un rôle institutionnel très important. En effet, si l'option de la représentation des citoyens marocains résidant à l'étranger est décidée (en plus de la représentation à la chambre des députés comme en France, Italie),moyennant une nécessaire révision de la Constitution de 2011 par le biais d'un vote des deux chambres réunies, le mécanisme institutionnel adéquat pour avoir un collège d'électeurs élus dans un premier temps, est de disposer d'un CCME élu, qui élit dans un second tour les membres à la Chambre des Conseillers.

Compte tenu des dispositions de la nouvelle constitution, la prochaine composition de la Chambre des Conseillers d'ici quelques semaines, aura la configuration suivante : 120 membres, dont 20 représentant les chambres professionnelles, 8 la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM), 20 les syndicats et les représentants des salariés, et 72 les membres municipalités et conseils ruraux. On constate ainsi qu'il n'a pas de collège MRE, et une nouvelle occasion a été ainsi ratée de les intégrer à la seconde chambre, comme le demandait en 1996, les partis de la Koutla démocratique et même ceux de l'alliance du Wifaq.

Relevons au passage que de notre point de vue, c'est pour ne pas avoir un CCME élu, que la proposition de beaucoup d'acteurs politiques, consistant à faire représenter les MRE à la deuxième chambre n'a pas été retenue, suite notamment au lobbying exercé au sein de la commission nationale de révision de la constitution par des membres du CCME ou par des proches des thèses des responsables de ce conseil...

3 - L'option nomination pure de la composante MRE au sein du prochain CCME défendue par d'aucuns, est l'expression d'une démarche la plus paresseuse intellectuellement, et la plus pauvre politiquement, ne se hissant nullement à la hauteur de l'esprit avancé de la Constitution de 2011,et de la conviction démocratique profonde, qui caractérise de nombreux discours royaux en matière de communauté marocaine à l'étranger, dont, s'agissant du prochain CCME, celui du 6 novembre 2007 comme on l'a vu.

D'autres préoccupations royales en matière de MRE

Relevons également que le discours du Trône 2015,a dressé un diagnostic très sévère sur certains consulats

du Maroc à l'étranger, où les services rendus sont non seulement médiocres ,mais où certains responsables et/ou agents consulaires, font notamment preuve de dédain et de mépris à l'égard des citoyens marocains à l'étranger, de mauvais traitements à leur encontre et d'atteinte à leur dignité. Certains consuls s'ingèrent aussi dans la vie intérieure associative, en appuyant les associations qui leur sont favorables, voir même dociles (comme au temps des tristement célèbres "amicales"), et combattant et marginalisant les ONG critiques et revendicatives, qui tiennent à leur autonomie et défendent leur indépendance, refusant toute tutelle consulaire. C'est le sens que l'on pourrait donner au reproche suivant formulé dans le discours : "certains consuls, et non tous-Dieu merci-au lieu de remplir leur mission comme il se doit, se préoccupent plutôt de leurs affaires personnelles ou de politique".

Dés lors, le Roi a mis directement le ministre des affaires étrangères et de la coopération devant ses responsabilités, consistant en "la nécessité de s'employer avec toute la fermeté requise, à mettre fin aux dysfonctionnements et autres problèmes que connaissent certains consulats (....) Il faudrait de manière générale, améliorer le contact et la communication avec les membres de la communauté marocaine à l'étranger, rapprocher les prestations qui leur sont destinées, simplifier et moderniser les procédures, respecter leur dignité et préserver leurs droits".

Ce "carton rouge" est d'autant plus significatif que le 3 novembre 2014,le ministre Salaheddine Mezouar lançait ce qu'il qualifiait de nouvelle stratégie "prometteuse", ayant pour but d'améliorer les prestations des services consulaires à travers le monde, ajoutant que le ministère veillera à ce que "les consulats marocains soient au niveau des attentes du Roi, des dispositions de la constitution et des attentes de la communauté marocaine à l'étranger".

L'avertissement royal constitue aussi, à notre sens, une critique plus générale au gouvernement Benkirane dans son ensemble, qui n'a pas concrétisé sur le terrain, un des aspects de son programme gouvernemental adopté par le Parlement le 26 janvier 2012,à savoir le volet administratif et consulaire lié au dossier MRE, visant notamment à améliorer les services consulaires, afin de préserver les intérêts des citoyens marocains résidant à l'étranger.

La stratégie nationale MRE reste à élaborer

Tout comme le Souverain a appelé une nouvelle fois le gouvernement à élaborer une stratégie globale, cohérente et intégrée en matière de communauté marocaine à l'étranger : "Nous réitérons notre appel pour élaborer une stratégie intégrée, fondée sur la synergie entre les institutions nationales ayant compétence en matière de migration, et pour rendre ces institutions plus efficientes au service des intérêts des Marocains de l'étranger".

Il s'agit en effet d'un rappel à l'ordre à l'autorité gouvernementale, qui doit assurer la continuité de la mission sur les choix structurels et les orientations stratégiques de l'Etat, même en cas de changement de majorité. Dans ce domaine, il y'a lieu de relever que le discours royal du 6 novembre 2007,à l'occasion du 32ème anniversaire de la Marche Verte, contenait notamment une orientation au gouvernement, sur la nécessité de l'adoption d'une stratégie profonde, consistant en : "une réflexion renouvelée et rationnelle et une révision de la politique migratoire, à travers l'adoption d'une politique globale, mettant fin au chevauchement des rôles et la multiplicité des intervenants. Il s'agit d'une stratégie cohérente, en vertu de

laquelle chaque autorité publique, institution ou instance, agit dans un esprit de complémentarité et d'harmonie pour s'acquitter des missions qui lui incombent pour assurer la bonne gestion de toutes les questions de la migration".

Il est vrai que dans le cadre de la convention de coopération signée en date du 26 avril 2012 entre l'IRES, le ministère chargé des MRE et le CCME, portant sur la réalisation d'études sur les questions migratoires à caractère transversale et ayant trait aux politiques publiques en la matière, une étude sur l'élaboration de la "Stratégie nationale de l'émigration à l'horizon 2022"(puis étendue à l'horizon 2030),a été initiée le 7 mai 2012,avec un budget de quelques 130 millions de centimes.

Cette étude visait à doter le Maroc d'une stratégie globale, cohérente et intégrée en matière d'émigration, à même de fédérer l'ensemble des acteurs nationaux œuvrant dans ce domaine, d'optimiser et de rendre plus cohérentes leurs interventions. Cette préoccupation est fondamentale pour donner du sens à l'action multidimensionnelle entreprise et pour mettre à niveau les différents acteurs (publics et privés) concernés par le dossier, car on ne peut se contenter de plans d'action. Mais il n'y a pas eu de résultats concrets crédibles.

En effet, la démarche a pâti de faiblesses au niveau méthodologique. De même, le comité (COPIL) de pilotage composé des responsables politiques des commanditaires de l'étude, et le comité de suivi (COSUIVI),composé non seulement de l'IRES, ce qui est normal, mais également des représentants des trois intervenants majeurs couvrant le dossier MRE (ministère chargé des MRE, Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger, CCME),a joué le rôle de juge et partie, dans la mesure où l'étude devait normalement procéder également à une analyse critique du fonctionnement et rôle de ces trois institutions, faisant perdre à l'étude l'objectivité requis

Voila pourquoi, et à juste titre de notre point de vue, l'étude avec son état des lieux et ses conclusions, n'a pas été validée par le nouveau titulaire du département chargé des MRE et des affaires de la migration, le ministre Anis Birou, qui a trouvé sur son bureau à sa nomination (octobre 2013),le rapport général de l'étude (Ahmed Ghazali, juin 2013),comme pour le mettre, selon notre propre avis, devant le fait accompli...

L'étude reste par conséquent à revoir de fond en comble, en pratiquant par la même occasion le pluralisme intellectuel et en éliminant les formes d'ostracisme pratiquées à l'encontre d'un très grand nombre de chercheurs en migration appartenant à diverses universités marocaines, pour des raisons politiques ou idéologiques, et pour éviter enfin de compte, que des critiques objectives et fondées sur certaines institutions et sur certains aspects des politiques publiques suivies en matière de MRE, ne soient formulées.

La question de la représentation MRE au Parlement

Relevons que le discours du Trône 2915,n'a pas pu traiter dans le détail tous les aspects multidimensionnels de la communauté marocaine à l'étranger, comme par exemple l'échec de l'encadrement religieux des MRE en dépit de l'existence notamment du ministère des Habous et des affaires islamiques, du Conseil européen des oulémas marocains (CEOM),du groupe de travail ad hoc du CCME " culte et éducation religieuse", qui n'appartient pas bien entendu à l'exécutif, mais qui n'a préparé aucun avis consultatif en bonne et due forme en la matière.

Le discours n'a pas pu aussi aborder dans le détail la vaste et sensible question de la démocratie représentative concernant les citoyennes et les citoyens marocains à l'étranger, à savoir leur participation politique et représentation parlementaire par rapport au Maroc. Mais ici, une clarification capitale s'impose. On ne peut faire dire au Souverain par rapport au discours du Trône 2015, ce qu'il n'a jamais dit dans ce discours du 30 juillet 2015 concernant la participation politique par rapport au Maroc des citoyens marocains établis à l'étranger. Dans ce dernier discours, le Roi n'a jamais déclaré que cette participation politique ne pouvait pas se faire maintenant, par ce que "les choses ne sont pas mûres". !!!

Cette citation, attribuée faussement au discours du Trône du 30 juillet 2015, nous la tirons de l'intervention vidéo d'un haut responsable (que nous ne citerons pas) d'une institution nationale (que nous ne citerons pas également vue la gravité extrême du fait),en date du 3 août 2015,éditée notamment sur le site "Hespress" depuis le 4 août 2015. Or en revenant aussi bien à la vidéo officielle du discours du Trône 2015, qu'au texte intégral en arabe (langue officielle) qu'en français, cette affirmation n'existe nullement. Une clarification s'impose par conséquent à ce niveau.

L'intervention médiatique de ce haut responsable, suscite par ailleurs quelques interrogations, et interpelle tous les citoyens marocains, de l'intérieur comme de l'extérieur :

Débat à distance avec Hay Ryad

1 - Certes, Najat Vallaud-Belkacem , née à Béni Chiker dans le Rif, au nord-est du Maroc ,a fait l'objet d'une campagne pernicieuse, dés le moment où elle fut porte-parole du candidat Hollande à la présidence de la République française. L'angle d'attaque, non seulement de l'extrême droite mais aussi de la droite française, était son appartenance à une institution officielle étrangère, en l'occurrence le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger. Ainsi, une des responsables de l'ex-UMP,Valérie Rosso-Debord, députée de Meurthe-et-Moselle et Moselle, dénonçait l'appartenance de NVB à une instance étrangère "qui a pour but de renforcer l'identité marocaine des Marocains de l'étranger, d'émettre des avis sur leur éducation religieuse (en l'occurrence musulmane)".

"Même si le Maroc est un pays ami, ajoutait-elle, cela est un peu ennuyeux qu'une élue de la républicaine appartienne à ce Conseil (...) En effet, Mme Vallaud-Belkacem est prompte à s'indigner quand l'UMP parle d'identité nationale, mais elle est prête à défendre l'identité marocaine".

Or tous ces arguments distillés par ses adversaires politiques sur "l'origine étrangère", la "double allégeance","l'appartenance à une institution officielle étrangère",n'a pas empêché que NVB poursuive de manière fulgurante son ascension politique, Après avoir été conseillère municipale de Lyon, et conseillère générale du Canton de Lyon XIII pendant près de sept ans, elle est devenue porte-parole du gouvernement Hérault I et II et a détenu trois départements ministériels différents, sous les gouvernements Héraut et Valls : ministère des droits des femmes ; ministère des droits des femmes, de la ville, de la jeunesse et des sports ; et le ministère qu'elle dirige encore, celui de l'éducation nationale, de l'enseignement supérieur et de la recherche. De plus, au niveau des sondages, sa cote de popularité est élevée.

Cet exemple vient ainsi contredire totalement ce que d'aucuns avancent, pour continuer à s'opposer farouchement à la participation politique des citoyens marocains à l'étranger par rapport au Maroc. Leur

thèse consiste à dire : éloignons les citoyens marocains à l'étranger de la participation politique par rapport au Maroc, pour leur éviter des problèmes dans leur accès à des postes de responsabilité dans les pays d'installation et ne faisons pas le jeu de l'extrême droite, en particulier en Europe ! Intégrons politiquement les MRE dans les pays d'accueil et désintégrons-les politiquement par rapport au Maroc !

Mais donnons momentanément raison à notre interlocuteur, et inscrivons-nous dans sa démarche pour aller au bout de son raisonnement et tirer un certains enseignements pratiques.

2 - Pour laisser la chance et l'opportunité que certain(e)s de nos compatriotes vivant à l'étranger, accèdent à de très hauts postes de responsabilités dans leurs pays d'implantation, comme Najat Vallaud-Belkacem en tant que membre du gouvernement français, faut-il les priver de fait, malgré les dispositions de la constitution de 2011 de leur citoyenneté marocaine intégrale Ces millions qui ont l'âge de voter et qu'on n'inscrit pas sur les listes électorales DANS les consulats du Maroc à l'étranger, en prévision cette fois-ci des échéances électorales législatives marocaines de 2016, n'ont-ils (elles) pas le droit effectif d'avoir leur place pleine et entière dans le processus de la construction démocratique, qui singularise le Maroc par rapport à bien d'autres pays arabes notamment Ces millions n'ont-ils pas le droit de ce fait d'être partie prenante, sans ostracisme civique ni marginalisation, dans les institutions de représentation qui fondent et articulent cet édifice démocratique, en premier lieu l'institution parlementaire !

3 - Permettre l'exercice effectif par les citoyens marocains établis à l'étranger, de leurs droits politiques pleins et entiers par rapport au Maroc, ferait-il le "lit de l'extrême droite" notamment en Europe, et contribue -il à jeter nos compatriotes dans ce "piège" ! Dans ce cas, soyons logiques et allons au bout de cette démarche. Cessons de vouloir protéger l'identité culturelle et même nationale de nos compatriotes à l'étranger. Cessons tout effort du Maroc, consistant à renforcer les liens des Marocains de l'étranger avec le Maroc.

Réformer la Constitution 2011 (!!!)

Procédons à la révision de la Constitution, et notamment son article 16, puisque son énoncé fait le jeu de l'extrême droite, en parlant de la nécessité du maintien notamment des "liens culturels" des Marocains résidant à l'étranger avec le Maroc, et s'agissant des "citoyennes et des citoyens marocains à l'étranger", de "la préservation de leur identité nationale". Il y a là par conséquent l'expression d'une double allégeance, qui est inacceptable pour l'extrême droite et mêle la droite d'autant plus que "le Royaume du Maroc (...) veille au renforcement de leur contribution au développement de leur Patrie, le Maroc" et au développement des liens d'amitié et de coopération avec les pays où ils vivent et même avec les pays "dont ils sont aussi citoyens" !!!

Comment dans la constitution marocaine peut-on prôner la double citoyenneté, défendre la citoyenneté ici et là-bas ! Ceci est insupportable pour l'extrême droite, et il y'a lieu d'abandonner au plus vite cette anomalie constitutionnelle ! De même, il s'agit dans cet article 16, de ne plus parler du Maroc en terme de "Patrie" pour nos compatriotes vivant en dehors des frontières nationales, et de rayer du discours officiel, les termes "nos compatriotes" ou "nos concitoyens", s'agissant des MRE.

Par ailleurs et dans le même esprit, la nécessité s'impose de réviser l'article 163 de la Constitution relatif au

CCME : comment peut-on encore parler de "communauté (!) marocaine à l'étranger" C'est du communautarisme et un parasitage de l'intégration dans les pays d'accueil ! Comment continuer à attribuer au "Conseil de la COMMUNAUTÉ (!) MAROCAINE (!!) à l'étranger", la mission de maintenir pour nos compatriotes à l'étranger, des "liens étroits avec leur identité marocaine" ! C'en est trop pour l'extrême droite qui défend son "identité nationale", et nullement dans l'intérêt des "Marocains résidant à l'étranger", pour qui le Maroc est considéré comme "leur PATRIE" !!!

Enfin, pour respecter la "jurisprudence Najat Vallaud-Belkacem", le prochain CCME ne doit plus, à partir d'aucun pays européen, avoir de membres "citoyens aussi" de ces pays, à moins que la prochaine loi le concernant, enlève de ses attributions et de son vocabulaire, toute référence notamment aux notions suivantes que l'on trouve dans le dahir de 2007 : "Marocains de l'étranger", "identité marocaine" "communauté marocaine à l'étranger", "concitoyens résidant à l'étranger", "valeurs sacrées de la nation", ou bien de désigner le Maroc, comme "PATRIE" des Marocains résidant à l'étranger ...

Expression d'un souhait

Revenons au fondamental et à l'essentiel. Sur cette question de la participation politique et de la représentation parlementaire au Maroc des citoyens marocains à l'étranger, à partir des circonscriptions électorales législatives de l'étranger, il serait hautement souhaitable qu'elle soit abordée lors d'un prochain discours royal, si entre temps, le gouvernement Benkirane n'assume pas ses responsabilités, en débloquant positivement le débat à la Commission de l'intérieur de la Chambre des Représentants, qui n'a pas encore pu aller au bout de l'étude des diverses propositions de lois (USFP, Istiqlal, PJD),concernant la députation des citoyens marocains de l'extérieur.

A cet égard, il y a lieu de retenir que le discours du Trône 2015 s'est fixé parmi ses objectifs, celui de renforcer la participation des MRE à la vie nationale, et "de les mettre en capacité d'apporter leur concours au développement de leur patrie", sachant que dans les discours royaux, le développement est conçu sous ses diverses facettes, non seulement économique, sociale et culturelle, mais également environnementale, politique et démocratique, avec le plein respect des droits humains.

Enfin, on est à l'approche du 10ème anniversaire du discours royal historique et fondateur prononcé le 6 novembre 2005 à l'occasion du 30ème anniversaire de la glorieuse Marche Verte, un grand discours de réconciliation avec la communauté marocaine à l'étranger et de réhabilitation de celle-ci en terme de citoyenneté pleine et entière.

La référence à ce discours, ne doit pas entraîner des réactions d'arrogance et de mépris, comme celle de l'ancien (!) numéro 3 du CCME, qui critiquait dans l'hebdomadaire "Actuel" n°99 du 17 au 24 juin 2011, ceux qui prônent la participation politique des MRE et leur représentation au parlement marocain. Pour lui, les partisans de cette représentation " sont très peu nombreux et s'accrochent religieusement au discours royal de 2005" !!! Il ajoutait par ailleurs s'agissant des MRE : " la participation politique ne peut être résumée en un mandat parlementaire. Et tous ceux qui veulent devenir députés aujourd'hui, ont le même profil. Ils ont échoué dans leur projet de vie et d'intégration dans les pays de résidence. Ils veulent se notabiliser sur le dos des Marocains "(!!!!)

Oui, le discours royal du 6 novembre 2005 est incontournable, et nous tenons en tant que citoyens, à lui faire garder sa crédibilité et son honorabilité, et non pas le traiter de la sorte. Dans cet esprit, notre souhait est que la notion de méthode "graduelle", "évolutive" ou "progressive" suivie depuis le 16 mai 2006 au niveau gouvernemental pour retarder l'opérationnalisation intégrale des décisions du 6 novembre 2005,disparaisse du discours gouvernemental, en donnant plein effet concret aux disposions de la Constitution avancée de juillet 2011.

http://www.lopinion.ma/def.asp?codelangue=23&info=1081&date_ar=2015-8-12%202:10:00

Elections-Maroc : Observateurs indépendants

Le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** a annoncé la mise en place d'une cellule chargée d'enregistrer les candidatures des ONG nationales et internationales qui souhaiteraient suivre le déroulement des prochains scrutins en tant qu'observateurs indépendants. Les dépôts de candidatures d'observateurs auprès du CNDH s'achèveront le 30 juillet et les réponses seront communiquées aux intéressés le 10 août prochain. La Commission qui examinera ces candidatures est composée de représentants du CNDH, de ceux des ministères des Affaires étrangères, de l'Intérieur et de la Justice, ainsi que de délégués de quatre ONG et du Conseil national de lutte contre la corruption.

Un site dédié à ces candidatures a été mis en place par le CNDH. Les délégations d'observateurs doivent suivre les élections communales et régionales du 4 septembre, le scrutin pour les Conseils préfectoraux et des provinces du 17 septembre et le renouvellement de la Chambre des conseillers le 2 octobre.

http://www.lereporter.ma/societe/breves-societe/6080-elections-maroc-observateurs-ind%C3%A9pendants

Le réfugié sri-lankais bloqué à l'aéroport de Casablanca a été expulsé

Le réfugié sri-lankais d'origine tamoule coincé à l'aéroport de Mohammed V depuis le 3 juillet a finalement été refoulé vers Colombo la capitale sri-lankaise.

Les autorités marocaines ont expulsé lundi 10 août, le ressortissant sri-Lankais Thambiappa Ariyanayagam Siyanthan après 39 jours en détention dans la zone de transit aéroport Mohamed V de Casablanca, rapporte l'agence espagnole EFE qui cite le Gadem, le Groupe anti-raciste d'accompagnement et de défense des étrangers migrants.

Siyanthan a été contraint à prendre un vol de la compagnie Emirates pour Dubaï, où il va poursuivre son voyage sur un autre vol à destination de Colombo la capitale sri-lankaise. « Le billet a apparemment été acheté par les autorités marocaines, qui ne se sont pas publiquement prononcées sur son cas » précise l' agence espagnole.

Selon le Gadem, le passeport de Siyanthan a été confié à l'équipage du vol d' Emirates (comme c'est souvent le cas pour empêcher une évasion) et son arrivée au Sri Lanka sera immédiatement signalée à la police dans son pays.

« Ma vie est finie si je retourne là-bas »

Le ressortissant sri-lankaisd'origine tamoule âgé de 34 ans aurait quitté le Sri Lanka en 2011. Il aurait vécu quatre ans au Kenya avant d'embarquer pour Malaga. Mais l'Espagne lui a refusé l'accès au territoire et refoulé vers Casablanca, sa dernière escale.

Pendant son séjour à l'aéroport de Casablanca, son cas a suscité l'intérêt du Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés (HCR) et le **Conseil national des droits de l'homme** (organe consultatif officiel), qui n'ont finalement rien pu faire pour empêcher son expulsion, précise EFE.

Siyanthan avait averti des risques encourus en cas de retour dans son pays: « Ma vie est finie si je retourne là-bas » avait-il assuré.

http://telquel.ma/2015/08/12/refugie-sri-lankais-bloque-laeroport-casablanca-ete-expulse_1459287

Triste dénouement pour le Sri Lankais bloqué à l'aéroport Mohammed V

Après avoir été bloqué 39 jours dans la zone de transit de l'aéroport de Casa, T.A. Siyanthan a été mis à bord d'un avion de la compagnie Emirates à destination du Sri Lanka.Les autorités marocaines ont expulsé lundi dernier le demandeur d'asile sri lankais Thambiappa Ariyanayagam Siyanthan vers son pays d'origine, ont rapporté les médias espagnols. L'homme a passé 39 jours bloqué dans la zone de transit de l'aéroport Mohammed V de Casablanca.Ce Sri Lankais de 34 ans a été mis sur un vol de la compagnie Emirates à destination de Dubaï, où il fera escale avant de prendre un autre avion pour Colombo, la capitale du Sri Lanka. Son billet aurait été payé par les autorités marocaines, qui ne se sont pas prononcées publiquement sur l'affaire, ajoute l'agence de presse espagnole EFE.Peu avant d'être mis dans l'avion d'Emirates, Sinyanthan a confié par téléphone à la radio espagnole Cadena SER que sa vie prendra fin à son arrivée au Sri Lanka. « La police va m'attraper. (…) Le Sri Lanka n'est pas comme l'Europe. Ma vie est définitivement finie car ils vont me tuer », s'est-il lamenté. Siyanthan craint également pour la vie de sa mère, sa seule famille au Sri Lanka. Son père vit en Angleterre et son frère en France.Rappelons que Siyanthan appartient à la minorité tamoule, qui s'est opposée au gouvernement sri lankais dans une guerre civile qui a duré près de 3 décennies.Après avoir été détenu et torturé à maintes reprises pour son appartenance ethnique, il a quitté le Sri Lanka en 2011 pour le Kenya, où il est resté quatre ans. Le 22 juin dernier, il a pris la direction de l'Espagne, avec l'intention de s'y installer. Cependant, il a été expulsé par les autorités ibériques vers le Maroc le 3 juillet dernier.Selon le Groupe antiraciste d'accompagnement des étrangers et migrants (Gadem), si le passeport de Siyanthan reste en possession de l'équipage d'Emirates (afin d'empêcher une éventuelle fuite), son arrivée au Sri Lanka sera immédiatement rendue publique par la police de son pays. Cela pourrait donc lui être fatal.Les efforts du Gadem, du Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés (UNHCR) et du **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)** n'ont donc pas suffi pour empêcher la déportation du Sri Lankais qui a « vécu » longtemps à l'aéroport Mohammed V sans argent ni vêtement, et sans possibilité de se doucher.

http://www.1001infos.net/maroc/triste-denouement-pour-le-sri-lankais-bloque-a-laeroport-mohammed-v.html

كيف سيراقب المجلس الوطني لحقوق الإنسان الإنتخابات المقبلة؟

الثلاثاء 11 غشت 2015 - 12:34

الملاحظة النوعية للانتخابات، عمل يدخل في صلب اهتمامات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ففي أفق الإستحقاقات الإنتخابية المقبلة، يقوم ملاحظو المجلس بتتبع الإنتخابات في كل مراحلها، كما يعكف المجلس على تكوين ملاحظين للقيام بهذا الدور لضمان سير أمثل للإنتخابات.

تفاصيل مع سعيد كان وبدر السكتاوي في هذا الريبورتاج

http://www.medi1tv.com/ar/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-43329